

كهرباء الريف: المشكلات ، الحلول، الآثار
دراسة في الجغرافيا التطبيقية
حالة قرية الأبعادية البحريه مركز الحامول

د. محمد أحمد مرعى

كهربة الريف: المشكلات، الحلول، الآثار، دراسة في الجغرافيا التطبيقية

حالة قرية الأبعاد البحرية مركز الحامول

د. محمد أحمد مرعى

مقدمة:

تعد دراسة كهربة الريف^(١) من الموضوعات التي لم تحظ باهتمام الجغرافيين بعد، على الرغم من أهميتها البالغة، ويكتسب هذا الموضوع أهميته من العديد من الأسباب لعل أهمها:

- ١- أن مصر لم تصل بعد لدرجة التشبع الكهربائي، وهي ما زالت بعيدة عن هذه النقطة في الوقت الحاضر، ويتطلب هذا الوضع توظيف رؤوس أموال ضخمة ومتزايدة في شبكات نقل وتوزيع الكهرباء، خاصة وأن الدولة تقوم بتدعم كهربة القرى المركزية وتواجدها الكبيرة التي سبقت كهربتها، وأن تكاليف توزيع الكهرباء تشكل نحو ٥٠٪ من إجمالي الإستثمارات الازمة للشبكات.
- ٢- أن معدل إهلاك شبكات ومعدات التوزيع هو أعلى معدلات الإهلاك في العمليات الثلاث (التوليد، النقل، التوزيع)، الأمر الذي يزيد من حدة الأعباء المالية المطلوبة لتوزيع الكهرباء؛ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أن شبكة التوزيع في الريف المصري مكشوفة، ويتطلب تحويلها إلى شبكة مغطاة إستثمارات ضخمة.
- ٣- أن جعل التغذية على الجهود المنخفضة أرضية في الريف المصري أمر مرهق جداً مالياً، ولا يرغب مستهلكوا الكهرباء في الريف المصري تحمل النفقات الزائدة، وقد دلت التجارب على أن جعل الشبكة أرضية يؤدي إلى زيادة سعر الكهرباء بما لا يقل عن الضعف كاملاً.
- ٤- هناك العديد من العوامل التي تحمي عدم جعل الشبكة أرضية في الريف المصري منها : المبانى في القرية ليست مرتفعة أى ليست متعددة الطوابق ، كذلك فإن المواقع التي انشئت عليها القرى هشة ومتسلقة ولا تصلح لإنشاء شبكة

* أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المساعد، جامعة طنطا.

(١) دخل مشروع كهربة الريف حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ إنشاء هيئة كهربة الريف، بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٧ سنة ١٩٧١. -١-

أرضية على طولها، إلى جانب أن شوارع القرية الحالية ضيقة جداً، ولا تتناثم مع إنشاء شبكة أرضية، وبكثير كذلك إلقاء المياه فيها، وهي غير مرصوفة، ومستوى الماء الأرضي بها مرتفع، إلى جانب أن إستهلاك الكهرباء في القرى صغير جداً، بينما تكاليف تغطية الشبكة مرتفعة للغاية.

٥- رقة حالة المستهلك الصغير للكهرباء في الريف المصري، وعدم قدرته على تحمل التكاليف الباهظة لتوصيل الكهرباء إليه، لذا تتحمل الدولة قدرأً كبيراً من الدعم في هذا المجال - سواء كان بطريق مباشر أو غير مباشر - لأن تكاليف توزيع الكهرباء في الريف مرتفعة، مع أن كمية الإستهلاك صغيرة، ولا تعوض هذه التكاليف.

٦- صغر حجم سوق الكهرباء في الريف المصري، وتتأثر صغار المستهلكين بدرجة لا تمكن من توفير الكهرباء له بتكليف إقتصادي، لذلك يبرز سؤال ملح هو: هل يجب أن تكون هناك أسعار مختلفة للكهرباء بين الريف والمدن؟ أم يجب أن تكون الأسعار متساوية لجميع الشرائح في الريف والمدن على حد سواء.

٧- نظراً لكل الأسباب السابقة فإن كهربة الريف إذا افتصر على أنه مجرد إنارة القرى والتواييع والعزب لمثل ذلك عبء على قطاع الكهرباء، وإسرافاً في استخدام الطاقة الكهربائية، نظراً لأن الغالبية العظمى من الأحمال الكهربائية في الريف تعمل فقط لفترات زمنية محددة خلال المساء، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض معامل الحمل.

ولكن التخطيط لكهرباء الريف كان على أساس كهربة القوى المحركة في الريف المصري في: الري، الزراعة، الصناعات الزراعية والحيوانية والبيئية، وهذا لم يحدث بصورة مرضية حتى الآن.

لكل ما سبق تكمن أهمية دراسة كهربة الريف والتعرف عن قرب على أهم المشكلات التي تواجهها، والأثار المترتبة عليها سواء آثار إيجابية أو سلبية، ومحاولة إقتراح أنساب الحلول لهذه المشكلات.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- ١- التعرف عن قرب على شبكة نقل وتوزيع الكهرباء بأحد مراكز مصر الشمالية، وإجراء دراسة تفصيلية على إحدى القرى التابعة له.
- ٢- الربط بين تطور أعداد السكان والامتداد العمرانى من جهة، وبين شبكة التوزيع والاستهلاك والأحمال على الشبكة من جهة أخرى، لبيان العلاقة بين العرض والطلب.
- ٣- التعرف على مصادر الطاقة البديلة في الريف المصرى، وتحديد مدى ما يمكن أن تساهم به تلك المصادر في حل مشكلة كهربة الريف، من خلال توفير مصادر طاقة بديلة تقلل من الاعتماد على الكهرباء، وفي نفس الوقت تقدم حلولاً لمشكلات أخرى عديدة.
- ٤- رصد المشكلات العديدة التي تعانى منها كهربة الريف، من خلال دراسة ميدانية لواقع إحدى قرى الريف المصرى، ومحاولة إيجاد حلول عملية يمكن تطبيقها في الواقع العملى.
- ٥- التعرف على حجم إستهلاك الكهرباء موزعاً على قطاعات الاستهلاك المختلفة في إحدى قرى الريف المصرى، وبيان مدى تدنى هذا الاستهلاك - خاصة في مجال الانتاج - الأمر الذى يسهل الحكم على مدى نجاح مشروع كهربة الريف في تحقيق أهدافه الأساسية.
- ٦- محاولة رصد الآثار المترتبة على كهربة الريف المصرى، سواء كانت آثاراً إيجابية أو سلبية.
ولتحقيق هذه الأهداف كان لزاماً على الباحث اختيار اختبار منطقة دراسة يمكن من خلالها التعرف على - ورصد - أهم المشكلات التي تواجه كهربة الريف، والآثار المترتبة عليها، لمحاولة اقتراح بعض الحلول العملية لتلك المشكلات، وقد اختار الباحث قرية الابعادية البحريـة، وهـى إحدى قرى مركز الحامول- محافظة كفر الشيخ- للعديد من الأسباب التي يأتـى فى مقدمتها:
 - ١- موقع مركز الحامول-وقرية الابعادية البحريـة- فى أقصى شمال دلتـا النيل، حيث إسـتـواء السـطـح، وما يـترـتب على ذلك من مشـكلـات عـديـدة فى الرـى والـصرف،

الأمر الذى يحتم استخدام محطات للرفع، خاصة فى صرف مياه المصارف، ويحتاج ذلك إلى مصدر طاقة ثابت ومنتظم وموثوق فيه.

٢- التغير المستمر فى مساحة مركز الحامول من عام لآخر، نظراً لاقتطاع مساحات من بحيرة البرلس وتغليفها واستصلاحها، الأمر الذى يعطى المركز ميزة بنفرد بها، وإن كانت تعتبر ميزة بالنسبة للنشاط الزراعى، فهى تمثل مشكلة متزايدة الأهمية بالنسبة لقطاع الكهرباء، حيث تنشأ العديد من التجمعات العمرانية الصغيرة، والمتناشرة فى مناطق تتتميز بترابة ملحة، وفي نفس الوقت إرتفاع مستوى الماء الأرضى، الأمر الذى يزيد المشكلة تعقيداً بالنسبة لإنشاء شبكة نقل وتوزيع الكهرباء سواء أرضية أو هوائية.

٣- التقسيم الإدارى للمركز: حيث يتالف من مدينة الحامول وخمس قرى رئيسية فقط - على الرغم من كبر مساحتها - إلى جانب العديد من العزب والتوابع، الأمر الذى يعنى تبعثر الاستهلاك الضئيل بشكل واضح، مما يظهر جانباً هاماً من جوانب مشكلة كهربة الريف.

٤- طبيعة التربة فى شمال الدلتا - بصفة عامة - وإرتفاع نسبة الملوحة بها، إلى جانب إرتفاع منسوب الماء الأرضى، الأمر الذى يحتم إجراء تدابير خاصة عند مد شبكات الكهرباء سواء الأرضية منها أو الهوائية، مما ينعكس فى النهاية على تكلفة مد الشبكات.

٥- موقع المركز أيضاً فى شمال الدلتا، أدى إلى تأثيره بظروف مناخية خاصة، منها: التأثير بالنواط، الأمر الذى ينجم عنه زيادة واضحة فى سرعة الرياح، إلى جانب إرتفاع نسبة الرطوبة، الأمر الذى يزيد معدل الاحلاك فى شبكة نقل وتوزيع الكهرباء ومكوناتها، مما يعنى زيادة تكلفة صيانة الشبكات، كذلك زيادة نسبة الأعطال، الأمر الذى ينعكس على موثوقية وانتظام التيار الكهربائى.

٦- تعدد قطاعات إستهلاك الكهرباء، فإلى جانب الري والصرف، يضم مركز الحامول صناعة سكر البنجر، إلى جانب العديد من الصناعات الصغيرة.

٧- الوجود المستمر للباحث فى منطقة الدراسة، الأمر الذى يتوج له تشخيص أهم المشكلات التى تعرّض كهربة الريف، كما يمكن الباحث من إجراء دراسة

ميدانية مكثفة، استمرت قرابة عام كامل، وقد كان لهذه الدراسة الميدانية العديد من الأهداف منها:

أ- رفع المستجدات العمرانية لقرية الابعادية البحرية والتي بنيت خلال المدة من ٢٠٠٣-١٩٨٥.

ب- رفع شبكة نقل وتوزيع الكهرباء بالقرية، وتحديد مصادر التغذية، ومواضع المحولات، ومكونات الشبكة.

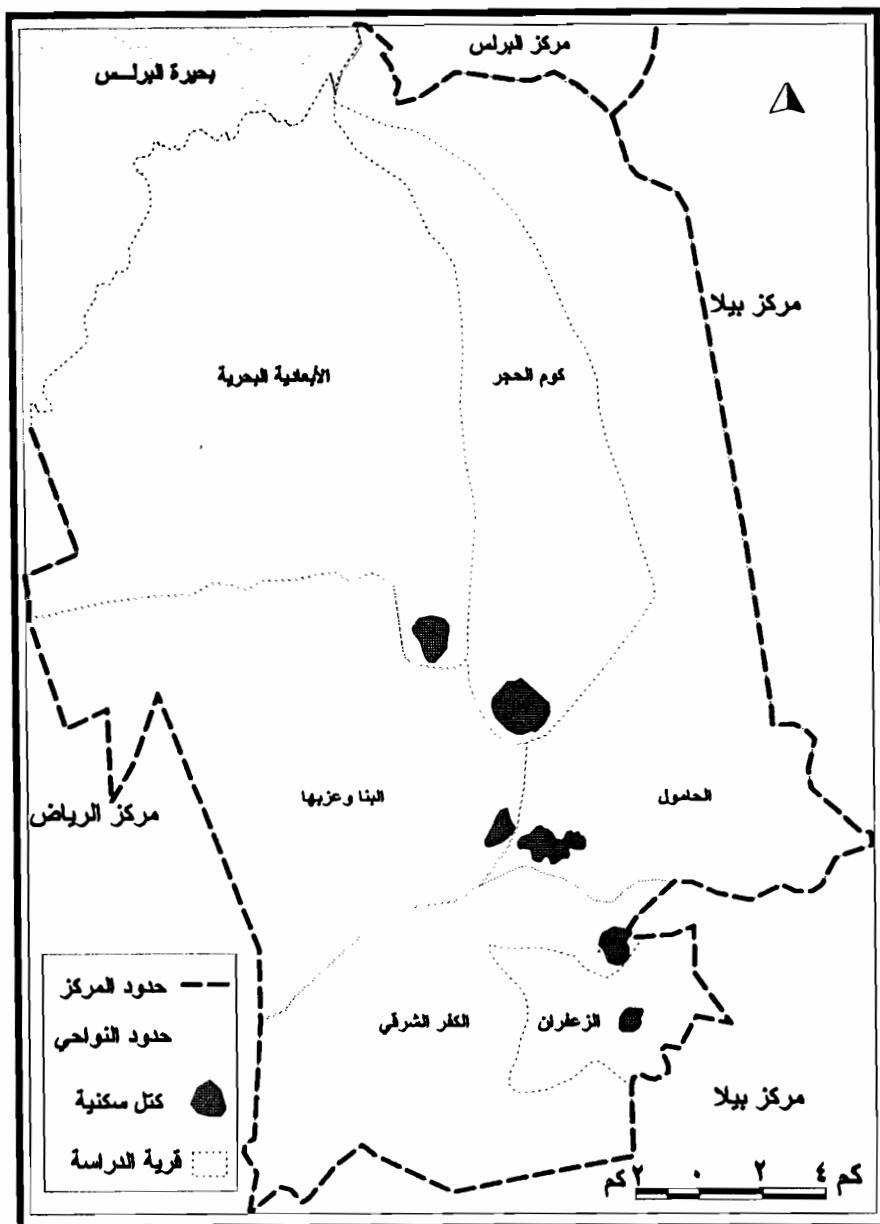
ج- رفع إستخدامات الأرض داخل القرية، لتحديد مواقع قطاعات الاستهلاك المختلفة، خاصة القوى المحركة، والاستهلاك التجارى.

د- جمع بيانات ليست لها مصادر إحصائية عن طريق إستخدام الاستبيان المرفق.
وتنتألف هذه الدراسة من أربعة أجزاء رئيسية: خصص الجزء الأول لدراسة الملامح الجغرافية العامة لمركز الحامول، والتطور التاريخي لدخول الكهرباء إليه، ومكونات شبكة نقل وتوزيع الكهرباء، واستهلاك الكهرباء على مستوى قطاعات الاستهلاك. أما الجزء الثاني فيتناول دراسة حالة قرية الابعادية البحرية كنموذج لقرية المصرية (في شمال الدلتا) من حيث شبكة النقل والتوزيع ومصادر التغذية، وتوزيع الاستهلاك حسب قطاعات الاستهلاك المختلفة، في حين سيتناول الجزء الثالث أهم العوامل المؤثرة في استهلاك الكهرباء بالقرية (سواء اقتصادية أو اجتماعية) من خلال دراسة ميدانية. أما الجزء الرابع فيتناول الآثار الناتجة عن كهربة الريف من خلال دراسة ميدانية مكثفة أيضاً. وفي النهاية تتناول خاتمة الدراسة أهم مشكلات كهربة الريف والحلول المقترحة لها ومصادر الطاقة البديلة في الريف المصري، وما يمكن أن تساهم به من حلول في مشكلة كهربة الريف وبعض المشكلات الأخرى.

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الموضوعي (المحسوبى) والذي يتبع للباحث التغطية العلمية الكاملة والمرتبة لجميع مفردات البحث.

أولاً: الملامح الجغرافية العامة لمركز الحامول:

يقع مركز الحامول في أقصى شمال دلتا النيل بين دائرتى عرض ٣١° ٣٢' شماليًا، وخطى طول ٣٠° ٥٧' شرقاً، ويطل من الشمال على بحيرة البرلس بواجهة يبلغ طولها نحو ٦,٥ كم، ويحده من الشرق والجنوب الشرقي والجنوب نواحي مركز بيلاء، في حين يجاوره من الغرب نواحي مركز الرياض.



شكل (١) التقسيم الإداري لمركز الحامول عام ٢٠٠٣ م

وقد عرفت مدينة الحامول - حاضرة المركز - منذ عام ١٨٩٥ م باسم عزب الحامول، وكانت في ذلك الوقت تابعة من توابع ناحية المعصرة (مركز شربين)^(١). وفي عام ١٩٠١ تم فصلها وأصبحت ناحية مستقلة مالياً وإدارياً باسم الحامول، وأصبحت تابعة لمركز بيلاء^(٢). و تكون مركز الحامول عام ١٩٧٩ فصلاً عن مركز بيلاء - نظراً للامتداد الكبير للأراضي مركز بيلاء من الشمال صوب الجنوب - بموجب القرار الوزارى^(٣) رقم ١٤ عام ١٩٧٨ . وتم تحويل ناحية الحامول إلى مدينة الحامول وجعلها حاضرة لمركز بموجب القرار^(٤) الوزارى رقم ٤٤ عام ١٩٧٩ .

وبعد مركز الحامول - من حيث النشأة - من أحدث مراكز المحافظة باستثناء مركز الرياض، والذي تكون بعده بنحو عامين . وقد اختلفت الآراء حول أصل تسميه مركز الحامول، فهناك رأى يقول أن المركز سمى بهذا الاسم نظراً لنمو نبات الحامول في الأجزاء الشمالية من المركز، (وهو نبات منتظر ينمو مع البرسيم)، أما الرأى الآخر فيعزى هذا الاسم إلى وجود مرسى للمراتب التي تنقل الحمولات من وإلى المركز والمناطق المجاورة له عن طريق بحريتة، خاصة وأن الطرق البرية في منطقة الدراسة-البراري- كانت حتى وقت قريب سينة وغير مرصوفة^(٥).

ويبلغ أقصى امتداد للأراضي المركز من الشمال صوب الجنوب نحو ٣٥,٤٥ كم، في حين يبلغ أقصى امتداد له من الشرق تجاه الغرب نحو ٢٥,١ كم، وعلى ذلك يمكن القول أن مركز الحامول من حيث الشكل يميل إلى الاستطالة، أي أنه غير مندمج، حيث أن نسبة طول الحدود إلى الدائرة الممساوية لها في المساحة لا تتجاوز ٦٩,٨ %، وهو بذلك أبعد ما يكون عن الشكل الدائري المتकثل^(٦).

(١) محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، القسم الثانى، البلاط الحالى، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٤٠.

(٢) مصلحة المساحة، الدليل الجغرافى لأسماء التواحي ، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤١، ص ١٩١.

(٣) جريدة الوقائع المصرية، العدد ٣٥، ١٩٧٨ .

(٤) جريدة الوقائع المصرية، العدد ١٣٢، ١٩٧٩ .

(٥) عمر الفاروق السيد رجب، البراري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٧٠.

$$(٦) \text{ تم تطبيق معادلة هاجيت وهى: } \frac{4 \times \pi}{2D} = \frac{M}{N}$$

م = مساحة الشكل، ط = النسبة التقريبية ،
ن = قطر الدائرة د = القطر الواسع بين نقطتين في الشكل.
عن :

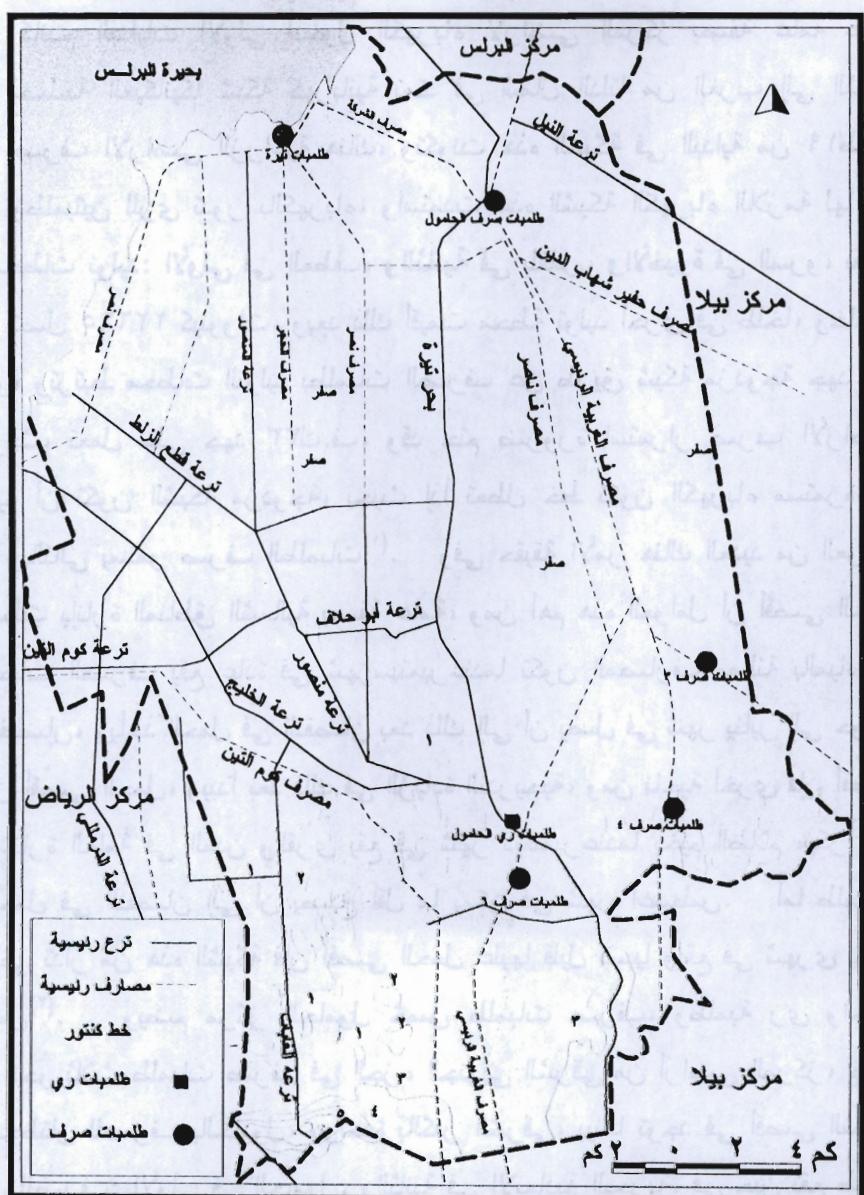
ناصر عبد الله صالح، محمد محمود السريانى، الجغرافيا الكمية والاحصائية - أسس وتطبيقات، دار الفنون للطباعة والنشر، مكة المكرمة، ١٩٨٥، ص ١٦٤

ويتألف مركز الحامول من ست نواحي هي: الحامول (حاضرة المركز)، كوم الحجر، والابعادية البحريّة، البناء وعزبها، الزعفران، الكفر الشرقي (شكل ١). وإلى جانب هذه النواحي الإدارية يضم المركز العديد من مناطق الاستصلاح الجديدة مثل: الحفير وتقع شمال مدينة الحامول ضمن زمام ناحية الحامول، وإصلاح الحامول وتشغل النطاق الشمالي من ناحية كوم الحجر، وقطاع المنصور ضمن زمام ناحية الابعادية البحريّة، والزاوية ضمن زمام ناحية البناء وعزبها. وإلى جانب هذه النواحي يضم المركز ٣٤٢ تابعاً تنتاثر في لرجاء المركز، وتزداد أعدادها وتقل مساحتها وكثافتها السكانية بالاتجاه صوب الشمال.

وتتحدّر أراضي المركز من الجنوب صوب الشمال إنحداراً هيناً، حيث تتحدر أراضيه في الأعم الأغلب من خط كنثور +٢٤ في الجنوب إلى صفر في الشمال بمعدل انحدار يصل إلى ١:٤,٥ أكم، وتنقارب خطوط الكنثور بشكل واضح في الجزء الجنوبي من المركز (شكل ٢) حيث يزيد معدل الانحدار في الجنوب، ويرجع ذلك إلى حوث عملية تصنيف للرواسب الدلتاوية القديمة عند بداية تكوين الدلتا، إذ تربّبت المواد الخشنة عند قمتها، والمواد الصلصالية الدقيقة عند قاعتها، أي أن نسيج الرواسب الدلتاوية يزداد دقة ونوعة كلما اتجهنا صوب الشمال^(١). كذلك يتميز سطح المركز بكثرة الارتفاعات المحلية الطفيفة، ويتبّع ذلك من كثرة خطوط الكنثور المغلقة. وقد أقيمت معظم نواحي المركز فوق هذه المناطق المرتفعة نسبياً عن ما يجاورها.

وقد أدى استواء السطح الشديد في النطاق الشمالي من أراضي المركز إلى العديد من المشكلات التي تتعلّق بالرى والصرف، الأمر الذي حتم استخدام الكهرباء سواء للرى أو للصرف. أي أن موقع المركز في أقصى شمال الدلتا، حيث استواء السطح وانخفاض منسوبه، ووقوع المركز في نهايات الترع، كل هذه الأسباب حتمت ضرورة صرف المياه عن طريق طلبيات، كذلك استخدام الكهرباء في الرى، الأمر الذي اعتبر نكمة بالنسبة للنشاط الزراعي، كان في نفس الوقت وعلى جانب آخر نعمة أدت إلى دخول الكهرباء للمركز في الثلث الأول من القرن العشرين.

(١) محمد صفي الدين ليو لعزيز، مورفولوجيا الأراضي المصرية، دار للنهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢٢٢.



شكل (٢) شبكة الري والصرف بمركز الحامول عام ٢٠٠٣ م

ا- البدایات الأولى لدخول الكهرباء:

كانت البدایات الأولى لدخول الكهرباء لأراضي المركز بصفة عامة-عندما أنشأت مصلحة الميكانيكا شبكة كهربائية تمتد في شمال الدلتا من الغرب إلى الشرق بعرض صرف الأراضي الزراعية هناك، وتكونت هذه الشبكة في البداية من ٩ طلبة صرف وطلبتين للرى تدور بالكهرباء، واستمدت هذه الشبكة الكهرباء الازمة لها من ثلاثة محطات توليد: الأولى في العطف، والثانية في بلقاس، والأخيرة في السرو، بقدرة إجمالية تصل ٢٢٦٦٥ كيلووات، وبعد ذلك أقيمت محطة توليد أخرى في طلخا، الخامسة في أنفو، وترتبط محطات التوليد بطلبات الصرف عن طريق شبكة مزدوجة جهد ٦٦ كيلو فولت، تعمل على جهد ٣٣ ك.ف، وقد حتم ضرورة استمرار صرف الأرضي الزراعية أن تكون الشبكة مزدوجة، بحيث إذا تعطل خط تكون الكهرباء مستمرة في الثاني، وبالتالي يستمر صرف الطلبات^(١). وفي حقيقة الأمر هناك العديد من العوامل التي عجلت بإيارة المناطق الشمالية بصفة عامة، ومن أهم هذه العوامل أن أقصى الحمل في محطات الصرف يقع عادة في شهر سبتمبر عندما تكون المصادر ممتلئة بالمياه في نهاية الفيضان، ويأخذ الحمل في النقصان بعد ذلك إلى أن يصل في شهر يناير إلى حوالي ٨% من أقصى الحمل، ويبداً بعد ذلك في الزيادة التدريجية، ومن ناحية أخرى فإن أقصى حمل للإنارة العامة في المدن والقرى يقع في شهر ديسمبر عندما يخيم الظلام مبكراً، ثم يأخذ الحمل في النقصان إلى أن يصبح أقل ما يمكن في شهر أغسطس. أما طلبات الرى التي تدار من هذه الشبكة فإن أقصى الحمل عليها قليل نسبياً ويقع في شهر يوليه وأغسطس^(٢). ويضم مركز الحامول خمس طلبات صرف، وطلبة رى واحدة، ويتركز نحو ثلاثة طلبات صرف في الجزء الجنوبي الشرقي من أراضي المركز، حيث توجد محطتان للصرف بالحامول، وواحدة بالकفر الشرقي، بينما توجد في أقصى الشمال محطتان للصرف: الأولى في الحامول، والثانية في الابعادية البحري، في حين تقع طلبة الرى الوحيدة بالمركز في زمام ناحية الحامول. وبصفة عامة فإن التوزيع الجغرافي لمحطات المحولات الكهربائية بالمركز يتاسب مع التوزيع الجغرافي لطلبات الرى والصرف، حيث لا يبعد أي منها عن محطات المحولات بأكثر من ٦,٥ كم. (شكل ٣).

(١) محمد محمود الديب، الطلة في مصر، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٧٨.

(٢) —————، المرجع السابق، ص ٤٠١.

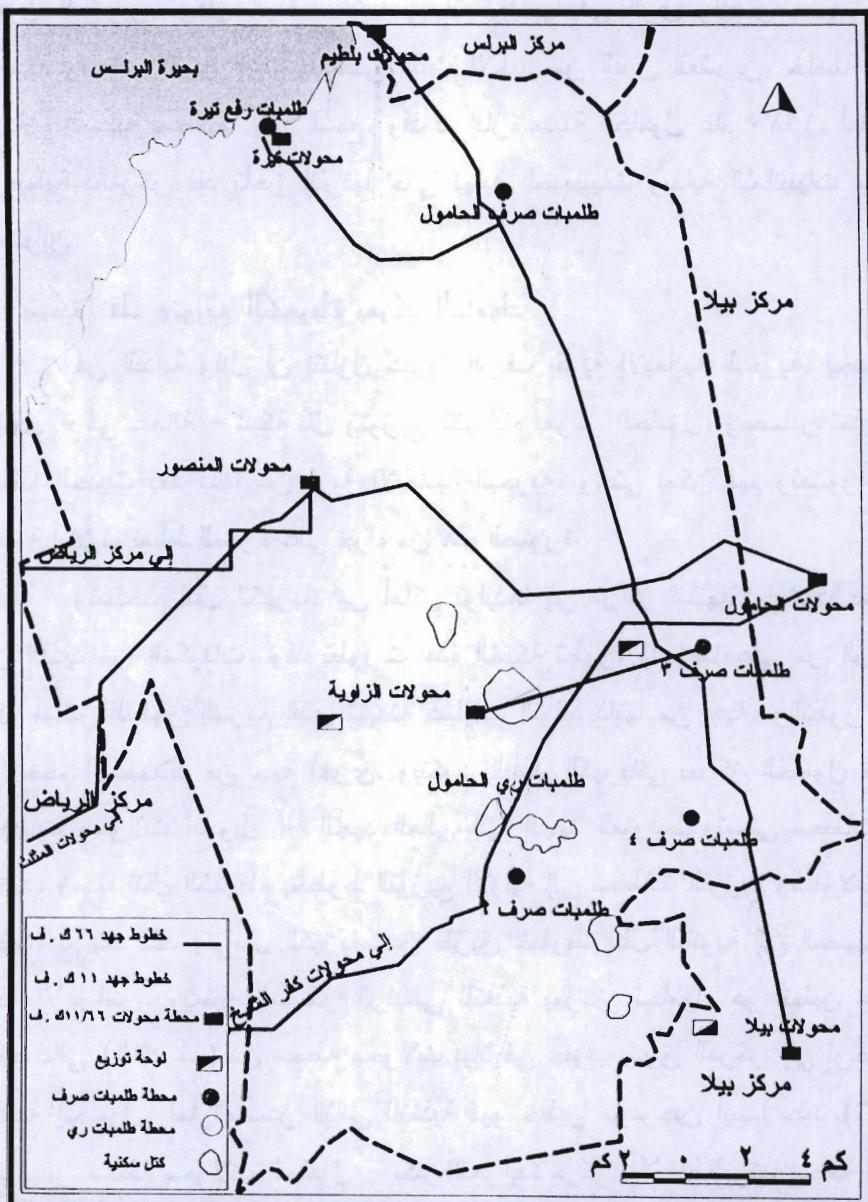
ومما سبق يتضح أن دخول الكهرباء لأراضي المركز كان في الأربعينيات من القرن العشرين، وكان الهدف الأساسي لاستخدامها في الرى والصرف، وتأخر إنارة المدينة ومعظم القرى الرئيسية حتى الثلث الأخير من القرن العشرين، خاصة مع بداية الإدارة المحلية بمحافظة كفر الشيخ، وقد تم إنارة مدينة الحامول عام ١٩٧٠، أما النواحي الرئيسية بالمركز فقد تأخر إإنارتها حتى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين.

٢- شبكة نقل وتوزيع الكهرباء بمركز الحامول :

في البداية وقبل أن تتناول كهربة الريف بقرية الأبعادية البحريه، يجدر بنا أن نتناول - في عجلة - شبكة نقل وتوزيع الكهرباء بمركز الحامول، ومصادر تغذيتها حتى يمكننا الحديث بعد ذلك عن قرية الأبعادية البحريه، وحتى يمكن فهم وتصور الصورة العامة أولًا ثم نسلط الضوء على جزء من هذه الصورة.

وتشتخدم لنقل الكهرباء من أماكن توليدها إلى مراكز استهلاكها شبكة نقل تتالف من العديد من المكونات، وقد تطورت هذه الشبكة تطوراً ملحوظاً على مر الزمن كرد فعل مباشر للتطور السريع الذي شهدته عمليات التوليد ذاتها من جهة، والتطور الواضح في حجم الاستهلاك من جهة أخرى. ويتكون النظام الكهربائي بمركز الحامول من ثلاث محطات محولات لتحويل ^(١) الجهد العالي إلى الجهد المتوسط وتسمى محطات خفض الجهد، ومنها تنقل الكهرباء بخطوط التوزيع الأولية إلى محطات التوزيع ومحولات خفض الجهد، ثم بعد ذلك يتم نقل الكهرباء عن طريق خطوط النقل الثانوية إلى المستهلكين في كافة الأغراض. ويعتبر المصدر الرئيسي للتغذية بمركز الحامول هو خطين مزدوجين جهد عالي (٦٦.٤.ف) من محطة محولات بيلا في جنوب شرق المركز إلى لوحة توزيع بناحية الحامول، أما المصدر الثاني للتغذية فهو خطين مزدوجين أيضاً جهد (٦٦.٤.ف) تربط بين محطة محولات الحامول - بكره الجرايدة مركز بيلا- بنظيرتها محطة محولات المنصور (بقرية الأبعادية البحريه مركز الحامول). وتتألف شبكة الكهرباء بمركز الحامول (شكل ٣) من:

(١) تضم أراضي مركز الحامول محطتان للمحولات، الأولى في الزاوية، والثانية في الأبعادية البحريه (محطة المنصور)، إلى جانب إستقادة لراضي المركز من محطة محولات الحامول التي تقع في قرية بكره الجرايدة (مركز بيلا) في منطقة إصلاح حفيظ شهاب الدين.



شكل (٣) شبكة نقل وتوزيع الكهرباء بمركز الحامول عام ٢٠٠٣ م

١- خطوط الجهد العالي (٦٦ ك.ف.): وهي خطوط الشبكة المزدوجة (أغلبها هوانية) التي تربط محطات المحولات الثلاث: الحامول، المنصور، الزاوية، وتتألف محطات المحولات الثلاث من عدد ٢ محول لكل منها بقدرة إجمالية ٤٠ م.ف.أ. لكل محطة، أى بإجمالي ١٢٠ م.ف.أ. كذلك تمثل خطوط الجهد العالي في شبكة عرضية تتجه من الشرق إلى الغرب، وترتبط بين محطات المحولات وطلبات الري والصرف البالغ عددها بالمركز ست محطات طلبات. وجدير بالذكر أن خطوط الجهد العالي ٦٦ ك.ف خطوط حديثة حل محل خطوط جهد ٣٣ ك.ف.

٢- خطوط الجهد المتوسط (١١ ك.ف.): هي الشبكة التي تربط بين محطات المحولات وبين مناطق الاستخدامات المختلفة، وبعد ذلك يتم خفض الجهد مرة أخرى لتناسب الاستخدامات المتعددة.

٣- خطوط الجهد المنخفض (٢٢٠ ف): وهي شبكة الكهرباء الثانوية المغذية لجميع مناطق وأجزاء المركز وقراء للاستهلاك المباشر.

وبصفة عامة فإن خطوط الجهد العالي تمتد إمتداداً عرضياً لتخدم الري والصرف بالأجزاء الشمالية من المركز، أما خطوط الجهد المتوسط والمنخفض فهي تمتد في جميع الاتجاهات لتخدم القرى الرئيسية والتوابع العديدة، وهي في الغالب تكون موازية للترع والمصارف والطرق الرئيسية. ويمكن دراسة مكونات شبكة نقل وتوزيع الكهرباء من خلال أرقام الجدول التالي:

جدول (١) بعض مكونات شبكة نقل وتوزيع الكهرباء بمركز الحامول^(١)
مقارناً بمحافظة كفر الشيخ ٢٠٠٢

كثافة الخطوط كم/كم²	المساحة كم²	المحولات		خطوط الجهد المنخفض		خطوط الجهد المتوسط		عدد المحولات	عدد محطات التحويل (محطة)	الوحدة الإدارية
		قصوى حل م.و	قصوى السعة م.ف.أ	كم	كم	كم	كم			
٢,٢٣	٦٠١,٦٢	٢٦,٥٢	٣٩,٧	١٩,٠١	٦٦٢,٨	٣٩	٦٢٦	٣٠٢	٢	م. الحامول
٣,١١	٣٤٤١,٤	١٩٦	٤٣٤	٢٦١	٦٤٠١	٥٤٣	٣٥١٢	٣٠٢٠	١٢	م. كفر الشيخ

(١) شركة توزيع كهرباء شمال الدلتا، التقرير الاحصائى السنوى، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٢، وكثافة الخطوط من حساب الباحث.

ويتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق ما يلى:

- ١- بلغت جملة أطوال شبكة توزيع الكهرباء بمحافظة كفر الشيخ نحو ١٠٧١٧ كم، وبلغ نصيب مركز الحامول منها نحو ١٣٤٦,٧٨ كم، أي ما يعادل نحو ١٢,٥٧ % من جملتها، وهي نسبة تفوق التوزيع النظري (باعتبار عدد مراكز المحافظة عشرة مراكز، فيكون نصيب المركز النظري ١٠%,)، إلا أن هذه النسبة لا تتناسب مع مساحة مركز الحامول التي بلغت نحو ١٧,٤٨ % من جملة مساحة المحافظة، وقد قلل من تأثير ذلك أن نسبة سكان المركز لا تزيد عن ٨,٩٢ % من جملة سكان المحافظة.
- ٢- أدى عدم تتناسب أطوال شبكة توزيع الكهرباء مع مساحة مركز الحامول إلى انخفاض كثافة الخطوط بالمركز عن نظيرتها بالمحافظة، فقد بلغت كثافة خطوط النقل بمركز الحامول نحو ٢,٢٣ كم / كم٢، في حين بلغت نفس النسبة للمحافظة نحو ٣,١١ كم / كم٢؛ الأمر الذي يظهر أن استخدام الكهرباء بالمركز يقتصر إلى حد بعيد على الإنارة المنزلية والاستخدامات التجارية.
- ٣- تزيد نسبة أطوال الشبكة الهوائية إلى جملة أطوال الشبكة في مركز الحامول عن نفس النسبة بمحافظة كفر الشيخ، فقد بلغت نسبة أطوال الشبكة الهوائية إلى جملة أطوال الشبكة في مركز الحامول عام ٢٠٠٢ نحو ٩٥,٧ %، في حين بلغت نفس النسبة بالمحافظة نحو ٩٢,٥ %، الأمر الذي يظهر أثر موقع المركز في أقصى شمال المحافظة والذي ترتب عليه: زيادة نسبة الملوحة، وارتفاع منسوب الماء الأرضي، كذلك فإن نمط العمران الريفي المبعثر يحتم أن تكون الشبكة هوائية.
- ٤- تزيد أيضاً نسبة أطوال الشبكة الهوائية إلى الكابلات الأرضية للجهد المتوسط بمركز الحامول عن نظيرتها بمحافظة كفر الشيخ، فقد بلغت نسبة أطوال الشبكة الهوائية إلى جملة أطوال الشبكة للجهد المتوسط بمركز الحامول نحو ٩٤,٣ %، في حين بلغت نفس النسبة بالمحافظة نحو ٨٦,٦ %؛ الأمر الذي يظهر أثر ارتفاع نسبة الملوحة، وارتفاع مستوى الماء الأرضي، وتبعثر المحلات العمرانية الريفية بالمركز، في جعل شبكة نقل الكهرباء هوائية.
- ٥- تزيد نسبة الخطوط الهوائية بالجهد المنخفض بمركز الحامول عن نظيرتها بالمحافظة زيادة طفيفة، حيث بلغت نسبتها بالمركز نحو ٩٧,٢٠ %، في حين

بلغت نفس النسبة بالمحافظة نحو ٩٦,٠٨%， الأمر الذي يظهر أن جميع مراكز المحافظة تتسم بالطابع الريفي الذى يحتم استخدام الشبكة الهوائية.

٦- بلغ عدد المحولات بمركز الحامول نحو ٣٠٢ محولاً، تمثل نحو ١٠% من جملة المحولات بمحافظة كفر الشيخ، وتبعد سعة هذه المحولات نحو ٣٩,٧ كم. ف.أ. تمثل نحو ٩٩,١٥% من جملة سعة المحولات بالمحافظة، الأمر الذي يظهر أن مركز الحامول ما زال لم يحصل على نصيبه النظري من سعة المحولات (١٠%) الأمر الذى أدى إلى زيادة نسبة الأحمال بالنسبة لسعة المحولات بمركز الحامول عن نفس النسبة بمحافظة كفر الشيخ، حيث بلغت نسبة الحمل الأقصى إلى السعة الكلية للمحولات بمركز الحامول نحو ٦٦,٨%， في حين بلغت نفس النسبة بالمحافظة نحو ٤٥,١٦% من السعة الكلية.

٧- أما عن محطات المحولات بمركز الحامول، فقد بلغ عددها نحو محطتين، الأولى تقع في منطقة الزاوية بناحية الينا، وتضم محولين سعة كل منها ٢٠ ك.ف.أ، والثانية (محولات المنصور) وهي تقع في منطقة استصلاح المنصور بناحية الاباعادية البحرية، وهي أيضاً تضم محولين سعة كل منها ٢٠ ك.ف.أ. ومن دراسة الشكل (٣) والذي يوضح شبكة الكهرباء بالمركز يتضح أن اختيار موقع محطتي التحويل روعي فيه عدة اعتبارات يمكن أن نجملها في: القرب من مراكز الأحمال، ويتحقق ذلك من موقع محطة محولات الزاوية بناحية الينا والتى لا تبعد بأكثر من ٤كم عن كثلة سكن كل من: مدينة الحامول، وسكن قرية الينا، وسكن قرية الزعفران، والكرف الشرقي، و الاباعادية البحرية، إلى جانب قريها الشديدة (٢كم) من كل من محطات: طلبات رى ٥، وطلبات صرف ٣، ٦، ٣ كذلك ملاصقتها لمصنع سكر البنجر بمنطقة الزاوية^(١). كذلك فإن محطة المحولات الثانية بالمنصور بناحية الاباعادية البحرية تخدم بالدرجة الأولى الصرف الزراعي فى شمال مركز الحامول، فهي لا تبعد سوى نحو ٦كم عن محطة صرف الحامول، وقريبة أيضاً من محطة طلبات صرف نمرة ٧، إلى جانب أنها مصدر أساسى لتغذية مركز البرلس بالكهرباء.

(١) محمد لحمد مرعي، بقلم بنجر السكر في شمال الدلتا دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، المجلة الجغرافية العربية، العدد الثامن والعشرون، للقاهرة، ١٩٩٦.

٣- استهلاك الكهرباء بمركز الحامول:

تتعدد قطاعات استهلاك الكهرباء بمركز الحامول - شأنه في ذلك شأن باقي مراكز محافظة كفر الشيخ - إلا أن هناك تفاوتاً في توزيع نسبة الاستهلاك على قطاعات الاستهلاك المختلفة. ويتضح ذلك من تتبع وتحليل أرقام الجدول (٢) والشكل (٤)، ومنهما يمكن أن نستنتج:

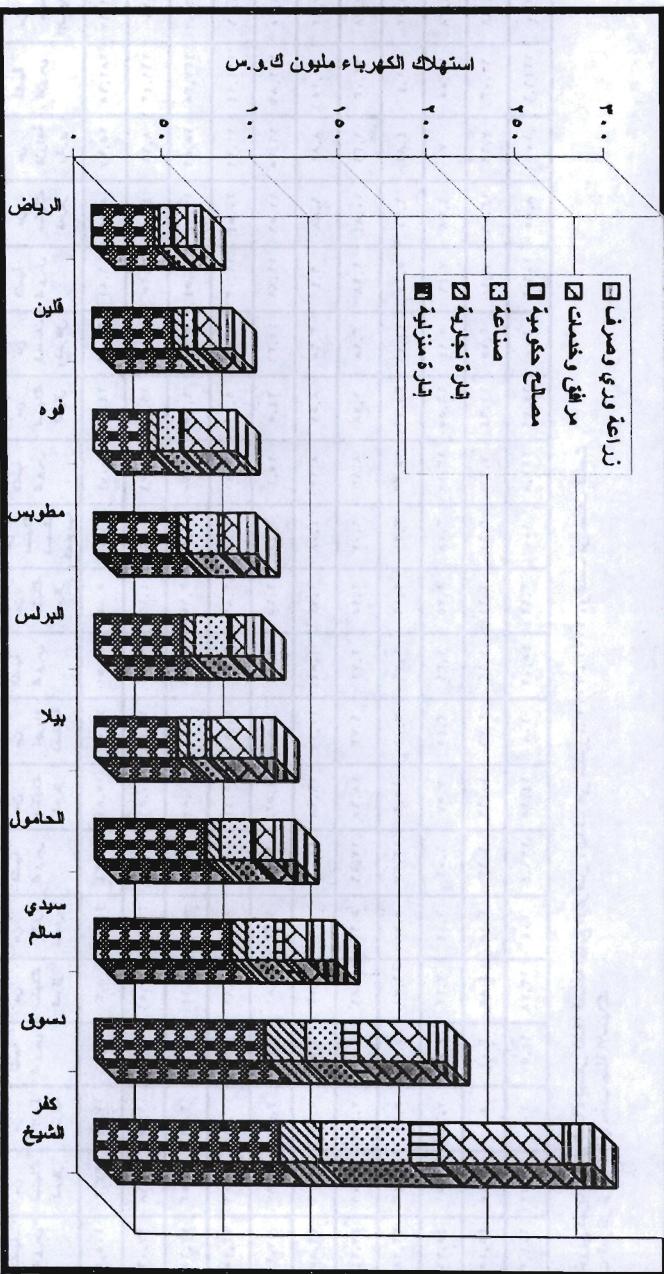
- بلغت جملة الكهرباء المستهلكة في محافظة كفر الشيخ عام ٢٠٠٢ نحو ١٢٤٦,٦٢ مليون ك.ب.و.س، يختلف توزيعها الجغرافي من مركز لأخر داخل المحافظة، ويبلغ نصيب مركز الحامول منها نحو ٩,١٦%， الأمر الذي يظهر أن المركز يستهلك نسبة تقارب من نصيبه النظري من الكهرباء.

- الارتباط الطردى الواضح بين معدل استهلاك الكهرباء من جهة وعدد السكان من جهة أخرى، حيث بلغ معامل الارتباط نحو ٠,٩٣، ويأتى مركز الحامول في المرتبة الرابعة بالنسبة لجملة استهلاك الكهرباء بالمحافظة، ويأتى أيضاً في المرتبة الخامسة بالنسبة لعدد السكان.

- تأتى الإنارة المنزليه في المرتبة الأولى بين قطاعات الاستهلاك المختلفة بمركز الحامول (٥٥,٩٥٪)، يليها كل من الصناعة، والزراعة والرى والصرف بنسبة تصل نحو ١٥,٦٢٪، ١٠,٥٤٪ لكل منها على الترتيب، فى حين يأتى استهلاك الكهرباء في المرافق والخدمات والتجارة في المرتبتين الرابعة والخامسة على الترتيب. وتختلف نسب التوزيع السابق الاشارة إليها بمركز الحامول عن نظيرتها بالمحافظة، حيث تأتى نسبة استهلاك المرافق والخدمات في المرتبة الثانية يليها الصناعة، فالتجارة، ويحتل قطاع الاستهلاك الحكومي المرتبة الأخيرة.

- تظهر نسب استهلاك الكهرباء بمركز الحامول أن الإنارة المنزليه والتجارية تمثل نحو ٦٢,٤٨٪ من جملة الاستهلاك؛ الأمر الذي يعني أن الهدف الاقتصادي من كهربة الريف، وهو كهربة القوى المحركة (تصنيع الريف) لم يتحقق، وأن استخدام الكهرباء ما زال في الإنارة المنزليه أو المحال التجارية. ويرى البعض أن هذا القطاع يمثل الاستهلاك الترفي للسكان، وأنه يصلح كمعيار للحكم على رفاهية السكان، على اعتبار أن متوسط نصيب الفرد من كهرباء الإنارة والاستخدام المنزلى يعد مؤشراً إجتماعياً يدل على الرفاهية، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من كهرباء الإنارة بمركز الحامول عام ٢٠٠٢

استهلاك الكهرباء مليون ك.و.س



شكل (٤) استهلاك الكهرباء بمراكز محافظة مكر الشيرخ حسب القطاعات عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣

٢٠٠٣ / ٢٠٠١ شیعی مکمل سلطنتی برلئو سلطنتی کلر لشیعی (۶) بجهود

القصص: شرکی تولید کمپانیه شنید فیلم، اینفلو لاینجه نسخه انگلیسی، بیلکت غیر مشترکه، ۲۰۰۱-۲۰۰۲، و قیس من حلب بیلکت

نحو ٣١٩,٩ ك.و.س، ويقل هذا المتوسط عن نظيره للجمهورية، كذلك يقل متوسط نصيب الفرد من الكهرباء بصفة عامة بالمركز عن نظيرة بالمحافظة والجمهورية، الأمر الذي يظهر أن مركز الحامول لم يحظ بقسط كاف من الصناعات وأن استهلاك الكهرباء يكاد يقتصر على الإنارة المنزلية.

٤- الفقد في الكهرباء:

يطلق على الفرق بين كمية الكهرباء المشتراه وكمية الكهرباء المباعة الفقد في الكهرباء، ويزيد الفقد في الكهرباء كلما زادت مسافة النقل^(١). ويتم الفقد في الكهرباء على ثلاثة مراحل: فهناك الفقد في خطوط النقل، وفي خطوط دون النقل، وفي خطوط التوزيع؛ ويرجع الفقد في الكهرباء للعديد من الأسباب منها: ارتفاع مقاومة الأسلاك، وفقدان الطاقة الحرارية في النقل، إلى جانب أثر العوامل الطبيعية (كالمناخ)، والترسيب الترابي على العازلات، وطول شبكة النقل وتهالكها، وسرعة التيار الكهربائي، وفي كل الأحوال يجب لا تزيد نسبة الفقد في الشبكة^(٢) عن ١٥%.

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول (٣) عدة حقائق منها:

١- بلغت كمية الكهرباء المباعة عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ نحو ١٢٤٦,٦٢ مليون ك.و.س، وهي تقل عن كمية الكهرباء المشتراه بالمحافظة بنحو ٧٥,٣٨ مليون ك.و.س، وعلى ذلك بلغت نسبة الفقد في الكهرباء نحو ٥,٧٠%， وهي نسبة تكاد تقترب من نظيرتها بالجمهورية^(٣)، وهي نسبة مطللة إلى حد كبير نظراً لحرص المسؤولية على خفضها كمقاييس لكافائهم في العمل، ويظهر ذلك بصورة جلية من زيادة نسبة الكهرباء المباعة عن نظيرتها المشتراه في كل من مركزى البرلس، ومطوبس؛ الأمر الذي يظهر التقدير العشوائى لكمية الكهرباء المستهلكة، كذلك الزيادة المتعمدة لكمية استهلاك المرافق العامة، والمصالح الحكومية، لتقليل نسبة الفقد في الكهرباء.

(١) Sagers, M.J.and M.G.green, Spatial efficiency in Soviet electrical transmission., geog. Review, P.295.

(٢) محمد محمود الدبيب، مرجع سابق، ص ٥٤١.

(٣) بلغت نسبة للفقد الكهربائي بالجمهورية عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، نحو ٥,١% من الكهرباء المرسلة. عن: وزارة الكهرباء، للتقرير السنوى، النسب من حساب الباحث.

جدول (٣)

الفقد في الكهرباء^(١) بمراكز محافظة كفر الشيخ ٢٠٠٢/٢٠٠١

المركز	كمية الكهرباء المشتراء مليون ك.و.س	كمية الكهرباء المباعة مليون ك.و.س	كمية الكهرباء المفقودة مليون ك.و.س	% من جملة الكهرباء المنشورة
كفر الشيخ	٣٠٦,٦٥	٢٨٢,٦٥	٢٤,٠٠	٧,٨٣
دسوق	٢١١,٩١	١٩٩,٤٣	١٢,٤٨	٥,٨٩
سيدي سالم	١٣٩,٦٩	١٣٧,٣٥	٢,٣٤	١,٦٧
بيلا	١٢٢,١٨	١٠٢,٨٩	١٩,٢٩	١٥,٧٨
الحامول	١١٧,٣٢	١١٤,١٤	٣,١٨٢	٢,٧١
البرلس *	٩٤,٩١	٩٥,١٥	٠,٢٤+	٠,٢٥+
مطوبس *	٩٠,٢٨	٩٢,٠٣	١,٧٥+	١,٩٤+
فوة	٨٣,٢٨	٨١,٤٠	١,٨٨	٢,٢٦
قلين	٨٢,٦٣	٧٩,٥٥	٣,٠٨	٣,٧٣
الرياض	٧٣,١٥	٦٢,٠٣	١١,١٢	١٥,٢٠
جملة المحافظة	١٣٢٢,٠٠	١٢٤٦,٦٢	٧٥,٣٨	٥,٧٠

- تختلف نسبة الفقد في الكهرباء من مركز لأخر داخل المحافظة، فتزيد عن المتوسط العام (%) بمراكز : بيلا (١٥,٧٨)، الرياض (١٥,٢٠)، وكفر الشيخ (٧,٨٣)، في حين تقل عن المتوسط العام بمراكز : سيدي سالم (١,٦٧)، الحامول (٢,٧١)، فوة (٢,٢٦)، وقلين (٣,٧٣)؛ الأمر الذي يظهر الارتباط بين زيادة الفقد في الكهرباء، وكثافة النشاط الصناعي والتجاري كما هو الحال في مركز كفر الشيخ، الأمر الذي يؤكد أن نسبة الفقد تتاسب طردياً مع مربع الكمية المرسلة في الشبكة.

(١) شركة توزيع كهرباء شمال للنيل، توزيع للكهرباء المستهلكة بمراكز محافظة كفر الشيخ، بيانات غير منشورة، للنسب من حساب الباحث.

* كمية الفقد تحسب بعد خصم الزائد في مركزى مطوبس والبرلس.

- ٣- الارتباط الطردى القوى بين زيادة نسبة الفقد فى الكهرباء من جهة، وبين زيادة أطوال الشبكة من جهة أخرى، حيث بلغ معامل الارتباط نحو ٠٠,٨٣ ، الأمر الذى يظهر أثر موقع المحافظة فى شمال مصر فى ارتفاع نسبة الرطوبة النسبية، والأملاح، مما يزيد من تسريب وقد كميات كبيرة من الكهرباء بشبكة النقل.
- ٤- الانخفاض الواضح لنسبة الفقد فى الكهرباء بمركز الحامول (٢,٧١٪) الأمر الذى يؤكد أن استهلاك الكهرباء فى الإنارة المنزليه والتجارية هو الاستهلاك السائد، مما ينعكس على انخفاض نسبة الفقد فى الكهرباء، ويتبين ذلك بصورة جلية من نسب قطاعات الاستهلاك بمركز الحامول، حيث لا يمثل استهلاك قطاع الصناعة سوى ١٥,٦٢٪ من جملة استهلاك الكهرباء بالمركز، وستهلك نحو ٤٨٥,١٪ منها بناحية الحامول بمفردها، الأمر الذى يظهر أن الإنارة المنزليه والتجارية هى السائدة، الأمر الذى ينعكس على كمية الفقد فى الكهرباء بالمركز.

ثانياً: حالة قرية الأبعاد البحرية:

١- الملامح الجغرافية العامة:

تقع ناحية الأبعاد البحرية شمال مركز الحامول عند تقائه خط طول ٢١°٨' شرقاً، ودائرة عرض ٢٢°٣١' شمالاً^(١). ويجاورها من الشرق زمام ناحية كوم الحجر، ومن الغرب زمام ناحية عزبة الرصيف (مركز الرياض)، ومن الشمال بحيرة البرلس، ومن الجنوب زمام ناحية الينا وعزبها. وتطل ناحية الأبعاد البحرية على بحيرة البرلس بواجهة^(٢) يبلغ طولها ٢١,٧٥ كم.

وتحد ناحية الأبعاد البحرية من نواحي مركز الحامول الحديثة، فقد تكونت عام ١٩١٠، وكانت الأبعاد البحرية تقع ضمن ناحية بريه الكفر الغربى^(٣)، والأخرية كانت ناحية ذات زمام وليس لها سكن، وتشمل ناحيتين إداريتين هما: الينا وعزبها، والأبعاد

(١) تم تحديد الموقع الفلكى من الخرائط الطبوغرافية مقاييس ١:٥٠٠٠٠ لرقم ببلطم N H36- M E6 - M 3C .NH36

(٢) من قياس الباحث من الخرائط المشار إليها.

(٣) مصلحة المساحة، الدليل الجغرافي لأسماء المدن والنواحي المصرية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤١، ص ١٩٢.

البحرية^(١). وفي عام ١٩٦٣ فصلت ناحيتي البناء والأبعادية البحرية بموجب القرار المساحى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦١، وأصبحت الأبعادية البحرية ناحية مستقلة منذ ذلك التاريخ. وقد اكتسبت هذه الناحية اسمها نتيجة لقيام ولاة مصر بتوزيع الأراضى البوار فى شمال الدلتا كهبات لكتاب رجل الدولة نظيرًا لخدماتهم^(٢)، وقد تم ذلك فى الثلاثينيات من القرن الماضى، هذه الهبات كانت تعرف باسم الأبعاديات، أى الأرضى المغفاه من الضرائب، وكانت أراضى ناحية الأبعادية البحرية عبارة عن هبة، وسميت بالبحرية تمييزاً لها عن قرية الأبعادية القبلية (الزعفران حالياً). وقد أعطيت أراضى الأبعادية البحرية هبة لعائلة تركية تدعى (عادات).

وبصفة عامة فإن الحدود الإدارية التى تفصل زمام ناحية الأبعادية البحرية عن زمام النواحى المجاورة لها يتمشى بعضها مع ظاهرات طبيعية مثل الحد الشمالي والذى يتمشى مع حدود بحيرة البرلس (دائم التغير)، ويتمشى البعض الآخر مع ترع رئيسية مثل الحد الشرقي الذى يتمشى فى العديد من المواقع مع مجرى بحر تيرة، كذلك فإن الحد الجنوبي يتمشى مع ترعة كوم التين، ومصرف الترامللى فى بعض الأجزاء، أما الحد الغربى فلا يتمشى مع أى ظاهرات سواء طبيعية أو بشرية.

وتتفاوت الحدود الإدارية فى أطوالها، ويبلغ الحد الشمالى مع بحيرة البرلس نحو ٢١,٧٥ كم، أما الحد الجنوبي فيبلغ طوله من الشرق تجاه الغرب نحو ٢٩,٤ كم، فى حين بلغ طول الحد الشرقي الذى يفصل ناحية الأبعادية البحرية عن زمام ناحية كوم الحجر نحو ٢٨,٢ كم، أما الحد الغربى والذى يعتبر جزء من حدود مركز الحامول مع نظيره مركز الرياض فقد بلغ طوله نحو ٩,٦ كم. وتتخذ ناحية الأبعادية البحرية شكلاً حسن الاندماج، حيث بلغ مقياس باوندز^(٣) نحو ١٢٣ %.

(١) محمد رمزى، مرجع سابق ، ص ٣٩.

(٢) ميلين ان ريفلين ، ترجمة لـحمد عبد العزيز مصطفى ، مصطفى الحسينى، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ ، ص ١٦٦ .

$$(٣) \text{مقياس باوندز} = \frac{\text{الطول الفعلى للحدود}}{\text{طول الحدود المثلية}} \times 100 \quad \text{عن:}$$

كذلك بلغت قرينة الاندماج^(١) نحو ١,٣٨. وتبلغ مساحة ناحية الأبعاد البحرية نحو ٤٠٤٦٩,٣٢ فدانًا تمثل نحو ٥٢٨,٢٦% من جملة مساحة مركز الحامول الكلية، ويمكن استنتاج العديد من الحقائق من تتبع وتحليل أرقام الجدول التالي.

جدول (٤)

التوزيع الجغرافي للزمام الكلى والمنزدوع والببور^(٢) بنواحي مركز الحامول عام ٢٠٠٢

% من جملة الببور	برك وببور (فدان)	% من جملة المناخع	منافق وحبيلات فدان	% من جملة السكن	مسكن فدان	% من جملة المنزدوع	الزمام المنزدوع لفدان	% من جملة المركز	الزيلم لكلى لفدان	عدد التوابع	الناحية	
٢,٢	١٠٧٠,١٥	٣٠	٢١٨٠,٩٧	٤٠,٦	١١٦٥,١٥	٣١,٤	٢٦٧٥١,١١	٢١,٧٧	٣١١٦٧,٣٨	٩	الحامول	
-	-	٦,٤	٤٦١,٠١	٦,٣	١٨١,١٣	٥,٧	٤٨٥٣,٢٢	٣,٨٤	٥٤٩٥,٣٦	١٨	الزغفران	
٠,٦		٢٨٥,٢١	٤,١	٦٦٣,٦٩	٣١,١	٨٩٣,٧	٢٠,٢	١٧١٦٥,٥	١٣,٢٨	١٩٠٨,١	٨١	ك.البحير
٣٢,٢	١٥٤٣٧,١	٢٥,٥	١٨٥٠,٥٥	٨,٢	٢٣٦,١١	١٩,١	١٦٢٤١,٩٨	٢٢,٥٨	٣٣٧٦٥,٢٤	٣٧	البنا	
٥٧,٨	٢٧٦٤٨,٣	١٧,٥	١٢٦٩,٦٥	٧,٠	٢٠١,٢٢	١٣,٣	١١٣٥٠,١٥	٢٨,٢٦	٤٠٤٦٩,٣٢	١٦٢	البحرية	
٧,٢	٣٤٣٠,٢	١١,٥	٨٣٢,٢٢	٦,٨	١٩٦,١١	١٠,٣	٨٨٢١,١٦	٩,٢٧	١٣٢٧٩,٧	٣٥	ك.الشرقى	
١٠٠	٤٧٨٧٠,٩٦	١٠٠	٧٢٥٧,٦	١٠٠	٢٨٧٣,٤٢	١٠٠	٨٥١٨٣,١٢	٩٠١٠	١٤٣١٨٥,١	٣٤٢	المركز	

يتضح من تتبع وتحليل لرقم الجدول السابق والشكل (٥) عدة حقائق منها:

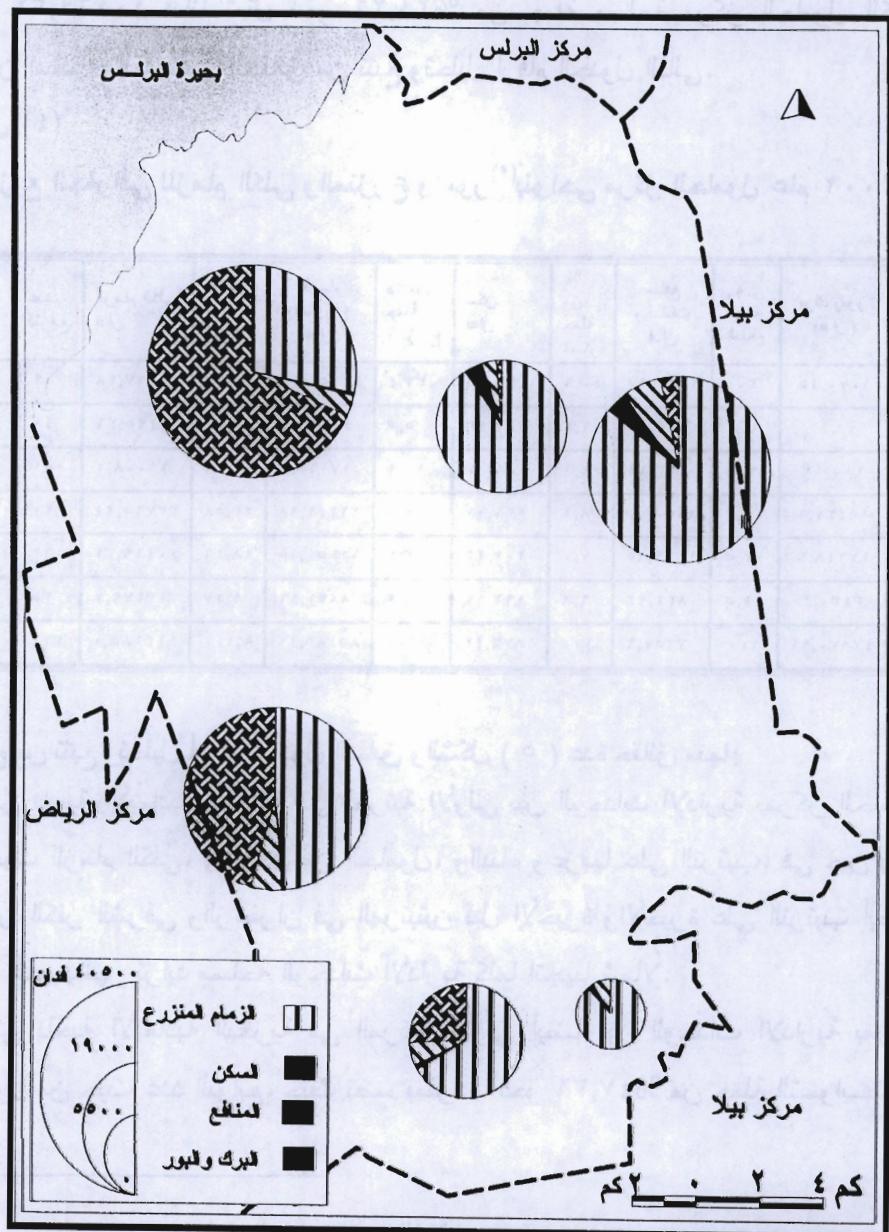
- ثانية ناحية الأبعاد البحرية في المرتبة الأولى بين الوحدات الإدارية بمركز الحامول من حيث الزمام الكلى، يليها كل من الحامول، والبناء وعزبها على الترتيب، في حين يأتي كل من الكفر الشرقي والزغفران في المرتبتين قبل الأخيرة والأخيرة على الترتيب أيضاً، الأمر الذي يظهر تزايد مساحة الوحدات الإدارية كلما اتجهنا شمالاً.

- ثالثة ناحية الأبعاد البحرية في المرتبة الأولى أيضاً بين الوحدات الإدارية بمركز الحامول من حيث عدد التوابع، حيث تضم بمفردها نحو ٤٧,٣٦% من جملة التوابع

$$(1) \text{ قرينة الاندماج} = \frac{\text{طول المحور الكبير للشكل}}{\text{طول المحور الصغير للشكل}}$$

Hammond R., & Mc Cullagh, P.S. quantitative techniques in geography, An introduction, oxford university, Press, London, 1974, P.53.

(2) مديرية الزراعة بكفر الشيخ، حصر وتصنيف الأراضي بالمحافظة، غير منشورة ٢٠٠٢.



شكل (٥)

التوزيع الجغرافي للزمام المتنزد والسكن والبئر بنواحي مركز الحامول ٢٠٠٢م

على الرغم من أن مساحتها لا تتجاوز ٢٨,٢٦ % من جملة مساحة المركز؛ وربما يرجع ذلك إلى انتشار قرى الاستصلاح لشباب الخريجين في قطاع المنصور لاستصلاح الأراضي.

- تشغيل ناحية الأربعين البحرية المرتبة الرابعة بين الوحدات الإدارية بالمركز من حيث جملة الزمام المنزرع، حيث لا تتجاوز نسبة الزمام المنزرع بها نحو ١٣,٣٢ % من جملته ونحو ٢٨,٠٥ % من جملة مساحة الناحية، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها: ارتفاع منسوب الماء الأرضي، وزيادة نسبة الملوحة، والخاضع الجدارية الانتاجية للتربة، وانتشار البرك والأراضي البور (تمثل نحو ٦٨,٣٢ % من جملة مساحة الناحية)، وتضم ناحية الأربعين البحرية بمفردها نحو ٥٧,٧٦ % من جملة مساحة البرك والأراضي البور بالمركز.

- الارتباط الطردي الضعيف بين الزمام الكلى من جهة ونظيره المنزرع بمنطقة الدراسة من جهة أخرى، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما نحو ٤٠,٥٧؛ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى استواء السطح الشديد والقرب من بحيرة البرلس، الأمر الذي انعكس على نسبة الملوحة وكثرة البرك، وبالتالي انتشار الأرضي البور كلما اتجهنا شمالاً، وقد سبق أن أوضحنا أن النواحي الشمالية هي النواحي ذات المساحة الكبيرة.

ويعتبر سكن قرية الأربعين البحرية على منسوب +١، وتميز أراضي الناحية بالاستواء الشديد، وبانحدار هين جداً من الجنوب صوب الشمال حيث تتحصر أراضيها بين خطى كنثور +١ في الجنوب، وصفر في الشمال، بمعدل انحدار يبلغ نحو ١ : ٢١٠٠٠، الأمر الذي يعني أن معدل انحدار أراضي الناحية أقل من نظيره بالمحافظة والمركز، بل أنه يكاد يكون نصف معدل الانحدار العام للدلتا، الأمر الذي يؤكد حدوث عملية تصنيف للرواسب الدلتاوية القديمة عند بداية تكون الدلتا، إذ ترسّبت المواد الخشنة عند قمتها، والمواد الصلصالية عند قاعدتها.

وتتألف أراضي الناحية من تربة رسوبية حديثة التكوين، وهي غير واضحة البناء، وتحتوي على جيوب رملية خاصة في الأجزاء الشمالية، كذلك فإن تربة الناحية تحتوى على طبقة أو أكثر من كسر المحار خاصة في التربة البحرية في الشمال، وينتشر في التربة بالأجزاء الشمالية - بالقرب من بحيرة البرلس - بقع ملونة باللونين البني والأزرق، كنتيجة لاختزال المنجنيز والموداد العضوية بسبب سوء التهوية. كما تظهر

العروق الجبسية في بعض القطاعات التحتية من التربة، بالإضافة إلى بعض تجمعات المواد العضوية غير كاملة التحلل. وترتفع نسبة الملوحة بأراضي ناحية الأبعاد البحرية، وتزداد نسبة الملوحة بالاتجاه نحو الشمال والغرب، ويرتفع أيضاً مستوى الماء الأرضي بها ليصل إلى أقل من ٨٠ سم من سطح الأرض، خاصة في الشمال والغرب. وقد انعكست هذه الخصائص على الجدارة الانتاجية للتربة، ويمكن ملاحظة ذلك من أرقام

جدول (٥)

الجدول التالي:

الجدارة الانتاجية للتربة بناحية الأبعاد البحرية (١) مقارنة بمركز الحامول عام ٢٠٠٢

أراضي بور وبرك		أراضي ضعيفة الانتاج		أراضي متوسطة الانتاج		الوحدة
%	مساحة	%	المساحة	%	مساحة	الإدارية
٦٨,٣٢	٢٧٦٤٨,٦٤	٢١,٣٢	٨٦٢٨,٠٦	١٠,٣٦	٤١٩٢,٦٢	الأبعاد البحرية
٣٣,٤٣	٤٧٨٦٦,٧٨	٣٦,٤٤	٥٢١٧٦,٦٥	٣٠,١٣	٤٣١٤١,٦٧	مركز الحامول

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق عدة حقائق منها:

- * أدى الموقع الجغرافي لناحية الأبعاد البحرية في أقصى شمال غرب مركز الحامول، وإشرافها على بحيرة البرلس، واستواء سطحها الشديد، وانخفاض منسوب أراضيها - أدى إلى زيادة نسبة الأراضي البور والبرك والمستنقعات، لذلك فإن استخدام هذه الأراضي الشمالية في إنشاء مزارع س מקية يعتبر هو الاستخدام الأمثل.
- * الانخفاض الواضح للجدارة الانتاجية للتربة بالمركز وبناحية الأبعاد البحرية على حد سواء، إلا أن أرقام الجدول السابق (٥) توضح انخفاض الجدارة الانتاجية للتربة بناحية الأبعاد البحرية عن نظيرتها بالمركز؛ ويرجع ذلك للعديد من الأسباب التي سبق اباصاحها.

ويعتبر بحر تيرة هو مصدر مياه الري الرئيسي لأراضي ناحية الأبعاد (٢) البحرية، بما تضمه من أراضي قديمة وأراضي مستصلحة (قطاع المنصور)، وتخرج من

(١) الادارة ل الزراعة بالحامول، قسم الاحصاء، حصر الأراضي حسب قدرتها الانتاجية، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٢.

(٢) يتمشى الحد الشرقي لناحية الأبعاد البحرية في العديد من المواقع مع مجرى بحر تيرة.

بحر تيرة العديد من الترع منها: ترعة المنصور التى تتفرع منه أمام فناظر حجز عند الكيلو ٣٧، وتکاد تقسم أراضى الناحية إلى قسمين متساوين، أحدهما شرقى، والآخر غربى وهى ترعة توصيل^(١) لا يتم الري المباشر منها بطول ١٢ كم من بدايتها، وبعد ذلك تعتبر ترعة تغذية^(٢) وحتى نهايتها، وتعتبر ترعة المنصور المصدر الرئيسي لمياه معظم الترع التى تروى أراضى ناحية الأبعادية البحرية خاصة الشمالية منها.

ومن أهم الترع أيضاً ترعة الخليج الذى تتفرع من ترعة المنصور بزمام ناحية الينا، وتروى الأراضى التى تقع فى جنوب غرب ناحية الأبعادية البحرية. وتخرج أيضاً من ترعة المنصور عند الكيلو ٥,٨ ترعة الحلب وتنجح نحو الشمال الغربى لتزوى أراضى الاستصلاح والأراضى التى تم توزيعها والتى كانت تابعة لشركة الدلتا للسكر، وسلمتها إلى شركة وسط الدلتا الزراعية. أما الأراضى الجنوبية الغربية فتروى من ترعة قطع الزلط، والتى تستمد مياهها من ترعة المنصور أيضاً قرب نهايتها، ولذلك يقل معدل انسياط المياه بها، وتخدم ترعة قطع الزلط أراضى مزرعة الشهيد والتى تم توزيعها على المستفيدين.

اما عن أهم المصادر بناحية الأبعادية البحرية فهو: مصرف نصر الذى يخدم المناطق الشرقية من زمام الناحية، إلى جانب مصرف جونة المقات الذى يخدم المناطق الشرقية من زمام ناحية الأبعادية البحرية، ويمتد تجاه الغرب ليخدم الأجزاء الشمالية القريبة أيضاً. وتضم أراضى ناحية الأبعادية البحرية محطة طلمبات صرف تيرة، وتقع في أقصى شمال الناحية، ويتم من خلالها صرف المياه في بحيرة البرلس.

وقد بلغ عدد سكان قرية الأبعادية البحرية نحو ٥٢٣٥ نسمة عام ١٩٩٦، زادوا ليصلوا إلى ٦٠٦١ نسمة عام ٢٠٠٢، وقد مر عدد السكان بمنطقة الدراسة بالعديد من المراحل حتى وصل هذا الحجم، وما يهمنا في هذه الدراسة هو تتبع التغير في أعداد السكان بالقرية منذ عام ١٩٧٦ وحتى أعداد هذا البحث، ويرجع ذلك إلى أن القرية انفصلت عن قرية الينا عام ١٩٦١، ولذلك فإن تعداد عام ١٩٦٠ لا يصلح للمقارنة.

(١) يقصد بتراجع التوصيل تلك الترع التي تعتبر همزة وصل بين ترع رئيسية ولخرى فرعية، ولا يتم الري مباشرة منها.

(٢) يقصد بتراجع التغذية تلك الترع التي يتم الري مباشرة منها.

جدول (٦)

تطور أعداد السكان، ومعدل النمو السكاني بقرية الأبعادية البحريّة^(١)

خلال المدة من ١٩٧٦-٢٠٠٢

مركز الحامول	قرية الأبعادية البحريّة			الوحدة الإدارية
	معدل النمو السنوي %	عدد السكان نسمة	معدل النمو السنوي %	
-	-	-	٣٤٥٦	١٩٧٦
-	١٤٣٥٣	١,٩٧	٤٢٠١	١٩٨٦
٣,٢٩	١٩٨٢٩٦	٢,٢٣	٥٢٣٥	١٩٩٦
٣,٢٩	٢٤٠٨٣٩	٢,٤٧	٦٠٦١	٢٠٠٢

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق عدة حقائق منها:

- التزايد المستمر في أعداد السكان بقرية الأبعادية البحريّة خلال المدة من ١٩٧٦-٢٠٠٢، الا أن معدل النمو السنوي اختلف من فترة لأخرى، فقد بلغ عدد سكان القرية عام ١٩٨٦ نحو ٤٢٠١ نسمة بعد أن كان ٣٤٥٦ نسمة عام ١٩٧٦، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو ١,٩٧%， ثم زاد معدل النمو السنوي خلال الفترة التعدادية التالية (١٩٩٦-٨٦) ب بصورة واضحة ليصل إلى ٢,٢٣%؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة سكانية كبيرة لم تشهد القرية زيادة مماثلة لها من قبل، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التوسيع في استصلاح الأراضي خاصة شمال القرية، إلى جانب الاهتمام بالاستزراع السمكي لتحسين مستويات الدخل. وقد استمر معدل النمو السكاني خلال الفترة من ٢٠٠٢-٩٦ في التزايد ليصل إلى ٢,٤٧% سنويًا.

- الانخفاض الواضح لمعدل النمو السنوي للسكان بقرية الأبعادية البحريّة عن نظيره بمركز الحامول، حيث بلغ معدل النمو في الأخير ٣,٢٩%؛ وقد يرجع السبب الرئيسي في

(١) للجهاز المركزي للتعمية العامة والاحصاء، للتعداد العام للسكان والاسكان، سنوات مختلفة.

* تم حساب معدل النمو السنوى بالمعادلة الأسية: $k = \frac{N}{K} - 1$ ، هـ

حيث $k = 2$ = عدد السكان فى التعداد التالى ، N = الفترة الزمنية بين التعدادين

$K =$ عدد السكان فى التعداد الأول ، $H =$ ٢,٧٢٨٢٨

عن: فتحى محمد أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الاحصائى فى الجغرافيا البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٢٨.

ذلك إلى الانخفاض الواضح في الجدار الإنتاجية للترابة بالقرية، وعدم توافر أراضي زراعية جيدة الإنتاج، الأمر الذي انعكس في النهاية على معدل النمو السكاني.

- يمثل عدد سكان قرية الأبعاد البحرية نحو ٢٥,٠٤ % من جملة سكان ناحية الأبعاد البحرية، والتي تضم نحو ١٦٢ تابعاً، وتعتبر قرية الأبعاد البحرية هي القرية الرئيسية؛ الأمر الذي يظهر مدى تناحر استهلاك الكهرباء وصغره، وبالتالي تظهر العديد من المشكلات التي تواجه كهربة الريف، ومن أهمها تدني متوسطات الاستهلاك وتناحرها مما يزيد من تكلفة مد الشبكات، ولا يتم تعويض هذه التكلفة نتيجة لانخفاض تعرفة بيع الكهرباء وتدني الاستهلاك من جهة، ورقة حال السكان من جهة أخرى.

وقد ترتب على الزيادة السكانية المستمرة، زيادة في مساحة كثافة السكن، خلال الفترة من ٤٥ وحتى عام ٢٠٠٢، ويمكن رصد هذه التغيرات من تتبع وتحليل أرقام الجدول التالي.

جدول (٧)

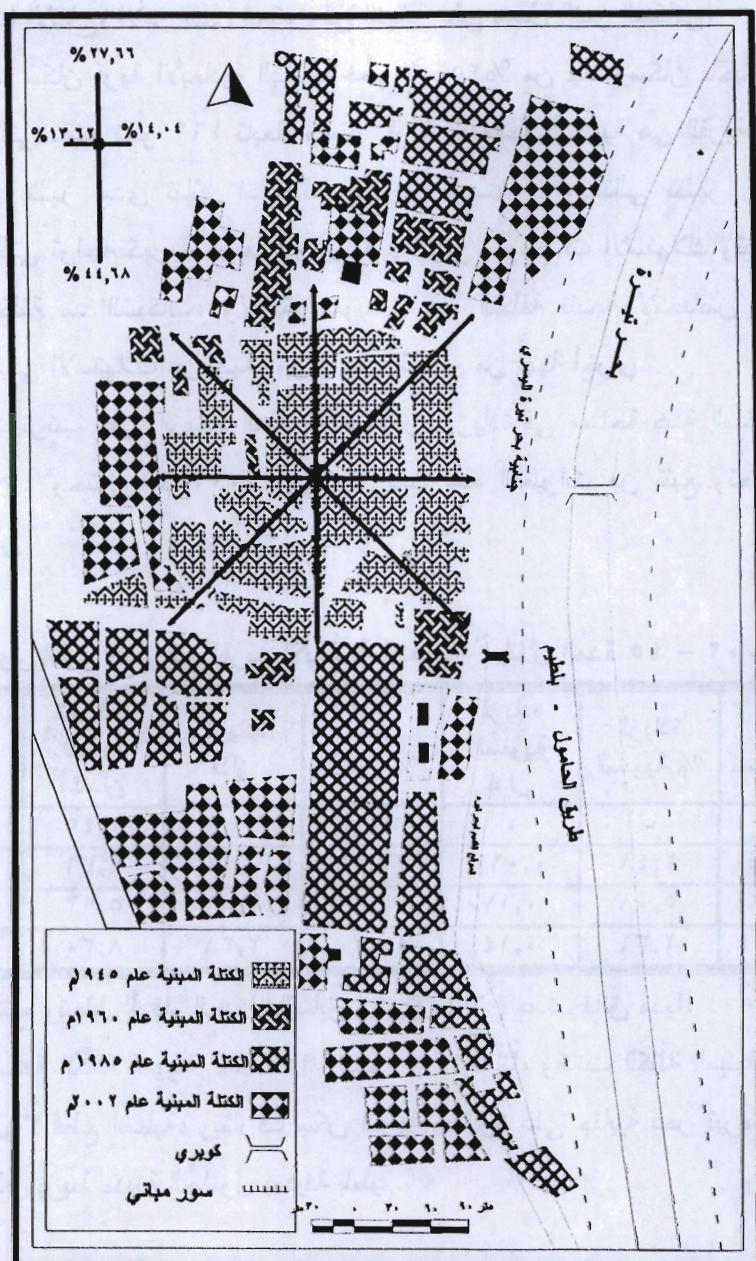
تطور النمو العرائى لقرية الأبعاد البحرية^(١) خلال المدة ٤٥ - ٢٠٠٢ م

السنة	المساحة المبنية بالفدان	الزيادة فدان	معدل للتغير %	الزيادة السنوية فدان	الزيادة السنوية %	النسبة المئوية للزيادة	الكتافة نسمة/فدان
١٩٤٥	٢,٤٥	-	-	-	-	-	-
١٩٦٠	٣,٣٦	٠,٩١	٣٧,١٤	٠,٠٦١	٢,٤٨	٢٢١,٤	
١٩٨٥	٥,٩٢	٢,٥٦	٧٦,١٩	٠,١٧	٥,٠٨	٧٠٩,٦	
٢٠٠٣	٨,٣٠	٢,٣٨	٤٠,٢٠	٠,١٤	٢,٣٦	٧٣٠,٢٤	

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق والشكل (٦) عدة حقائق منها:

- بلغت مساحة الكتلة المبنية عام ١٩٤٥ نحو ٢,٤٥ فدان، وكانت الكتلة المبنية في ذلك الوقت تشغّل ٣ قطع أصلية، ويشرف سكن القرية مباشرة على جنابية بحر تيره البصري، والطريق الذي يربط مدينة الحامول بمدينة بطيم.

(١) من قياس الباحث من:
 أ- خريطة فك لزمل مقياس ١ : ٢٥٠٠ عام ١٩٤٥
 ب- خريطة طبوغرافية مقياس ١ : ٢٥٠٠٠ عام ١٩٦٠
 ج- التصوير الجوى مقياس ١ : ٢٥٠٠ عام ١٩٨٥.
 د- الدراسة الميدانية للباحث خلال عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣.



شكل (٦)
اتجاهات النمو العراني لقرية الأبعادية البحريّة بين عامي ١٩٤٥ - ٢٠٠٢ م

- زادت المساحة التي شغلها كثة السكن عام ١٩٦٠ لتصل إلى ٣,٣٦ فدانًا، وبمعدل زيادة كلية بلغت ٠,٩١ فدان، ومعدل زيادة سنوية نحو ٠,٠٦١ من الفدان، ونسبة زيادة سنوية تصل إلى ٤٥٪، ومعدل تغير يصل إلى ٣٧,١٤٪ خلال المدة من ١٩٦٠.

- بلغ معدل الزيادة في مساحة كثة السكن بقرية الأربعين البحرية نروته خلال المدة من ١٩٨٥-٦٠، حيث زادت كثة السكن لتصل إلى ٥,٩٢ فدانًا، ونسبة زيادة تصل إلى ٥٥,٠٨٪ سنويًا، ويرجع ذلك إلى الطفرة الكبيرة التي شهدتها جميع القرى المصرية بعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما خلفه من آثار، إلى جانب عودة العلاقات مع العديد من الدول العربية خاصة بعد عام ١٩٨٣؛ الأمر الذي انعكس بالزيادة على الكثة المبنية، نظرًا لسفر العديد من سكانها للعمل بالخارج، ثم العودة وبناء مسكن في مسقط الرأس.

- لعب موضع القرية دوراً هاماً في تحديد اتجاهات نمو كثة السكن بالقرية، ومن الشكل (٦) يتضح أن كثة السكن يحدها من جهة الشرق جانبية بحر تيره اليسرى وطريق الحامول - بطليم، ومن جهة الغرب جسر بحر تيره القديم؛ الأمر الذي انعكس على نمو كثة السكن في اتجاه الشمال والجنوب فقط. ويمكن تتبع اتجاهات النمو العمراني خلال المدة من ٤٥-٢٠٠٢ كالآتي:

أ- خلال المدة من ٤٥-١٩٦٠: تميز النمو العمراني بالاتجاه نحو الشمال والجنوب، إلا أن نسبة النمو كانت كبيرة تجاه الشمال (نحو ٩٠٪)، وبصفة عامة فإن النمو العمراني خلال هذه المدة كان على أطراف الكثة القديمة وملائصًا لها دون ترك فجوات.

ب- استمر نمو الكثة المبنية تجاه الشمال والجنوب خلال المدة التالية مباشرة (٦٠-١٩٨٥) إلا أن أكثر من ٨٠٪ من النمو العمراني اتجه نحو الجنوب، تاركًا مسافات بينية بينه وبين كثة السكن في المرحلة السابقة.

ج- أما خلال المدة الأخيرة من عام ٢٠٠٢-٨٥ فقد اتجه النمو العمراني لأول مرة تجاه الغرب إلى جانب الاستمرار في النمو تجاه الجنوب والشمال، وقد بلغ نسبه النمو تجاه الجنوب نحو ٦٠٪، وتجاه الشمال ٢٥٪، ونحو ١٥٪ تجاه الغرب.

د- بلغت نسبة الزيادة في الكثة المبنية خلال مدة الدراسة (٢٠٠٢-٤٥) نحو ٢٣٨,٧٧٪، حيث بلغت كثة السكن نحو ٢,٤٥ فدانًا عام ٢٠٠٢، بعد أن كانت ٢,٣٠ فدانًا عام ١٩٤٥، وقد احتل النمو العمراني تجاه الجنوب المرتبة الأولى بنسبة ٤٤,٦٨٪ من جملة

النمو خلال مدة الدراسة، بليه اتجاه الشمال بنحو ٢٧,٦٦ % من جملة النمو، في حين تكاد تتساوى نسبة النمو العمرانى فى الشرق والغرب، حيث بلغت نحو ١٤,٠٤ ، ١٣,٦٢ على الترتيب.

هـ - التزايد المستمر فى الكثافة السكانية الصافية من مدة إلى أخرى، فقد كانت الكثافة الصافية عام ١٩٦٠ نحو ٦٢١,٤ نسمة/فدان، زادت لتصل إلى ٧٠٩,٦ نسمة/فدان عام ١٩٨٥، ثم ٧٣٠,٢٤ نسمة/فدان عام ٤٢٠٠٢ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الزيادة السكانية الكبيرة التى حدثت خلال هذه الفترة، الأمر الذى أدى إلى الارتفاع الواضح فى الكثافة الصافية، على الرغم من التزايد الواضح أيضاً فى كثافة السكن خلال نفس الفترة، إلا أن الزيادة السكانية فاقت معدلات الزيادة فى الكثافة المبنية.

وبعد هذا العرض السريع لنطمور النمو العمرانى لقرية الأبعاد البحرية واتجاهاته، يجدر دراسة استخدام الأرض بالقرية، والذى يعد من أهم العوامل المؤثرة فى استهلاك الكهرباء، كذلك تظهر دراسة استخدام الأرض بالقرية إلى أى مدى تحقق هدف أساسى من أهداف كهربة الريف وهو تحويل القرية المصرية إلى قرية منتجة فى كافة المجالات. ويمكن دراسة استخدام الأرض بالقرية من دراسة أرقام الجدول التالي.

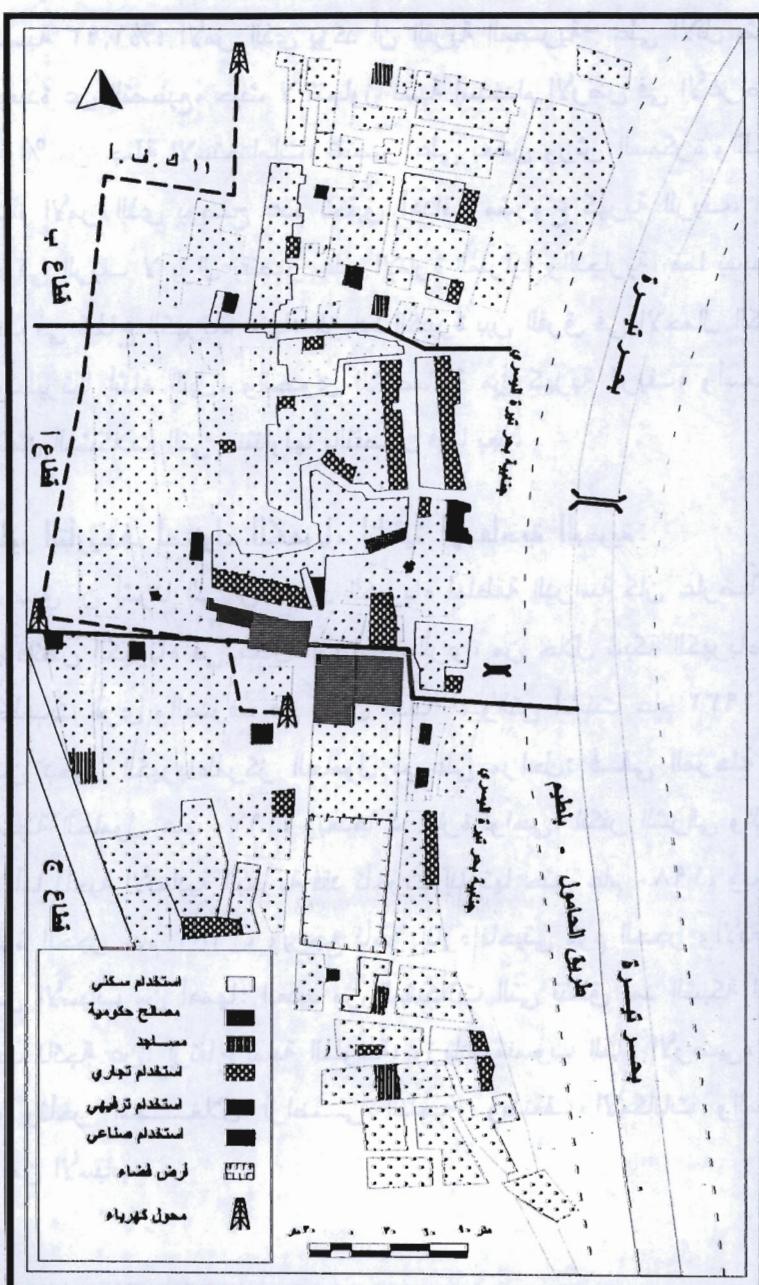
جدول (٨) استخدام الأرض بقرية (١) الأبعاد البحرية ٢٠٠٢

% من جملة الاستخدامات	المساحة بالفدان	الاستخدام	% من جملة الاستخدامات	المساحة بالفدان	الاستخدام
٠,٦	٠,٥	صناعي	٩٤,١	٧,٨١	سكنى
٠,٤٨	٠,٠٤	ترفيهي	١,٩٣	٠,١٦	تجارى
٠,٢٤	٠,٠٢	أرض فضاء	١,٨١	٠,١٥	حكومى
%١٠٠	٨,٣	الجملة	٠,٨٤	٠,٧	بني

ومن تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق والشكل (٧) يتضح عدة حقائق منها:

- يأتي استخدام الأرض السكنى فى المرتبة الأولى بين قطاعات الاستخدام، بنسبة ٩٤,١ %؛ الأمر الذى يظهر استخدام السائد، وقد انعكس ذلك على نسب استهلاك الكهرباء بالقطاعات المختلفة بالقرية.

(١) من الدراسة الميدانية للباحث فى صيف ٢٠٠٢، والنسب من حساب الباحث.



شكل (٧) استخدام الأرض بقرية الأبعادية البحرينية عام ٢٠٠٢م

- يشغل الاستخدام التجارى المرتبة الثانية بين قطاعات الاستخدام المختلفة للأراضى القرية بنسبة ١٩,٩٣٪؛ الأمر الذى يؤكد أن القرية المصرية - على الأقل بشمال مصر - لاتزال بعيدة عن التصنيع، حيث لا تتجاوز نسبة استخدام الأرض فى أغراض الصناعية نحو ٦٪ من جملة الاستخدامات، نقتصر على بعض ورش السمسكورة واللحام واصلاح السيارات؛ الأمر الذى يوضح عدم تحقيق أهداف مشروع كهربة الريف، وأن استخدام الكهرباء فى الريف لا يزال يقتصر على الإنارة المنزليه والتجاريه، مما يسبب العديد من المشكلات فى قطاع الكهرباء منها: الزيادة الكبيرة بين الفرق فى الاحمال الكهربائية أثناء النهار ونظيرتها أثناء الليل، والجذو الإقتصادي من كهربة الريف، وأسعار الكهرباء، وغيرها من المشكلات التي سنتناولها بالتفصيل فيما بعد.

٢- التطور التاريخي لدخول الكهرباء لناحية الأبعاد البحرية :

سبق أن أشرنا إلى أن دخول الكهرباء لمنطقة الدراسة كان عارضاً، وناتجاً عن استغلال فائض الكهرباء في مجال الزراعة والرى، من خلال شبكة الكهرباء التي أنشئت لتغذية طلبات الرى والصرف في شمال الدلتا^(١)، والتي أنشئت عام ١٩٣٢، وفي حقيقة الأمر فإن دخول الكهرباء على مركز الحامول تم على مراحل: ففي المرحلة الأولى تم إنارة^(٢) مدينة الحامول عام ١٩٧٠، وبعدها تم إنارة نواحي: الكفر الشرقى والزعفران عام ١٩٧٢، أما ناحية الأبعاد البحرية فقد تأخرت إنارتها حتى عام ١٩٨٠، وبعدها تم إنارة ناحية كوم الحجر عام ١٩٨١، ويرجع تأخر إنارة ناحيتي كوم الحجر والأبعاد البحرية للعديد من الأسباب من أهمها: العديد من المشكلات التي تتعلق بـمدى الشبكة الهوائية وهذه المشكلات ناتجة عن: ارتفاع نسبة الملوحة، وزيادة منسوب الماء الأرضى، وقلة السكان (نسبة)، وتتأخر استغلال أراضى الناحية، وضعف الامكانيات والموارد المالية وغيرها من الأسباب.

(١) سعيد عيده، تطور خريطة الطاقة الكهربائية في مصر (١٨٩٢-١٩٩٢)، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد التاسع والثلاثون، ٢٠٠٢، ص ٢١٠

(٢) وزارة الكهرباء، الهيئة العامة للكهرباء للريف، موسوعة كهربة الريف، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٥٦٢.

٣-شبكة نقل الكهرباء وتوزيعها بناحية الأبعاد البحرية:

تتألف شبكة نقل الكهرباء وتوزيعها بناحية الأبعاد البحرية من جهتين:

الأول الجهد المتوسط ١١ ك. ف، الثاني الجهد المنخفض ٢٢٠ ف، إلى جانب الجهد العالى والذى يقتصر على ربط محطة محولات المنصور بنظيرتها بالحامول ، إلى جانب الخطوط الخاصة بالزراعة والرى جهد ٦٦ ك . ف. ويمكن دراسة أطوال شبكة نقل الكهرباء وتوزيعها بناحية الأبعاد البحرية من تتبع وتحليل أرقام الجدول التالى:

جدول (٩)

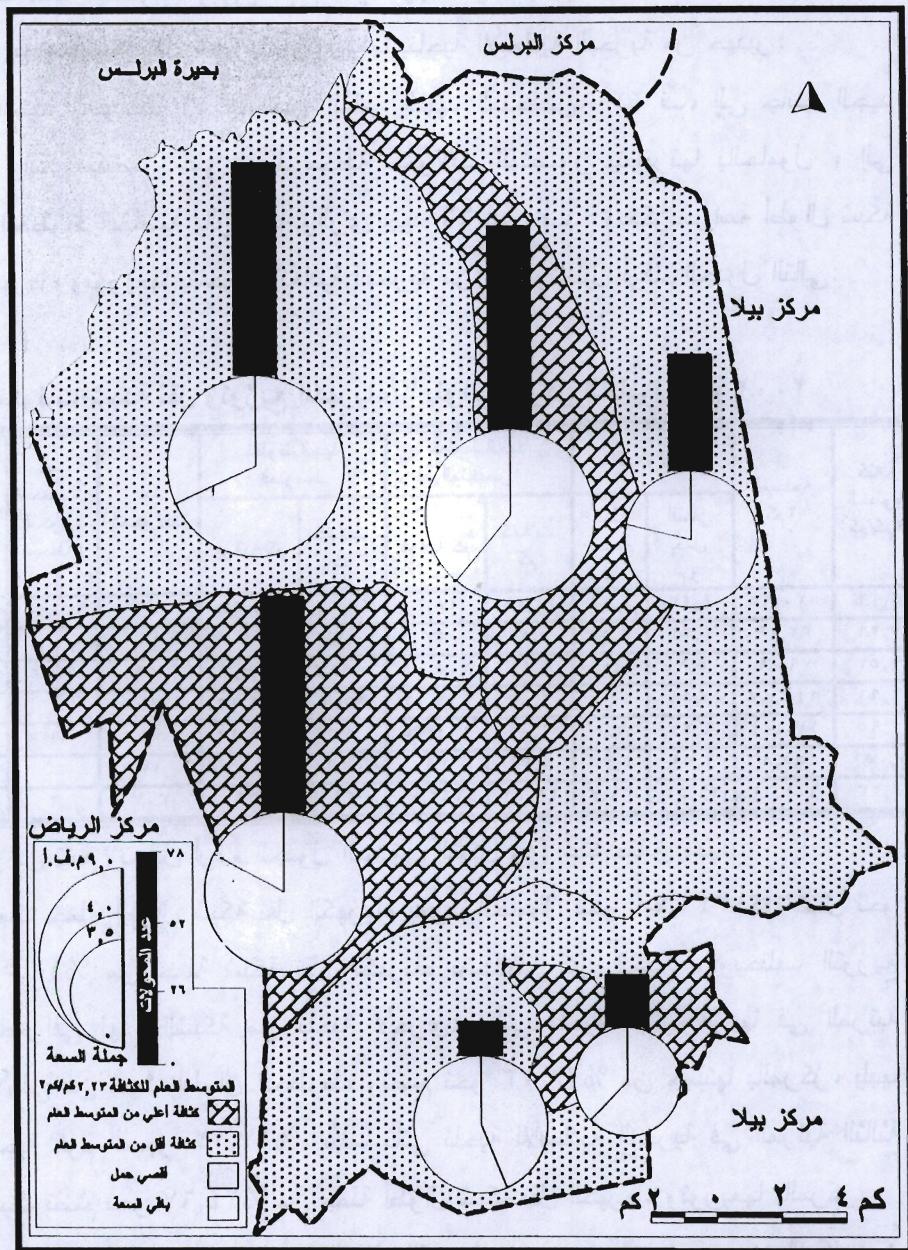
بعض مكونات شبكة نقل وتوزيع الكهرباء^(١) بنواحى مركز الحامول عام ٢٠٠٢

كثافة الخطوط كم/كم²	المساحة كم²	المحولات		خطوط الجهد المنخفض		خطوط الجهد المتوسط		عدد المحولات	عدد محطات التحويل (محطة)	الوحدة الادارية
		قصى حمل مواد	جملة السعة مفبا	كيلات كم	مولانية كم	كيلات كم	مولانية كم			
١,٠٢	١٣٠,٩٥	٤,٤٣	٥,٦٤	١١,٣٣	٢٨,٣	٣٥,٢١	٥٩,٣٥	٤٣	-	الحامول
٣,٢٦	٣٢,٠٩	٢,٢٢	٣,٥٥	٠,٨٢	٥٧	٠,٣٧	١٧	١٩	-	الزغفران
٤,٥٧	٧٩,٨٧	٥,٢	٨,٤٩	١,٩٨	٢٠٥,٠٨	٠,٩٦٧	١٥٧,٣	٧٣	-	ك.الحجر
٢,٩٦	١٤١,٨٧	٥,٥٩	٩,١٧	٢,٠٥	١٦٩,٠٤	١,٠٩	٢٠٩,٢٣	٧٨	١	البنا
١,٩٥	١٧٠,٠٤	٦,٢١	٩,١	٢,٠٦	١٦٤,٣٥	٠,٧٢٣	١٦٥,١٢	٧٦	١	الابعالية
١,٠٥١	٥٥,٨	٢,٥١	٣,٧٥	٠,٧٦	٣٩	٠,٦٣	١٨	١٣	-	ك.الشرقى
٢,٢٣	٦٠١,٦٢	٢٦,٥٢	٣٩,٧	١٩,٠١	٦٦٧,٧	٣٩	٦٢٦	٣٠٢	٢	م.الحامول

ويتبين من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق والشكل (٨) عدة حقائق منها:

- بلغت جملة خطوط أطوال شبكة نقل الكهرباء بمركز الحامول نحو ١٣٤٦,٧٨ كم، تمثل نحو ١٢,٥٧ % من جملة شبكة نقل الكهرباء بمحافظة كفر الشيخ ، ويختلف التوزيع الجغرافى لهذه الشبكة من ناحية لأخرى: فتأتى ناحية البنا وعزبها فى المرتبة الأولى من حيث أطوال الخطوط، وتضم نحو ٢٨,٢٣ % من جملتها بالمركز، يليها ناحية كوم الحجر ١٢,١٢ %، بينما تأتى ناحية الأبعادية البحرية فى المرتبة الثالثة حيث تضم نحو ٢٤,٦٧ % من جملة أطوال شبكة نقل الكهرباء وتوزيعها بالمركز.
- الارتباط الطردى بين طول شبكة نقل الكهرباء من جهة المساحة وعدد السكان من جهة أخرى، حيث بلغ معامل الارتباط بين طول شبكة النقل والمساحة نحو ٠,٦٨، فى حين بلغ معامل الارتباط بين طول الشبكة وعدد السكان نحو ٤٠,٨٧ الأمر الذى

(١) شركة توزيع كهرباء شمال الدلتا، التقرير الإحصائى السنوى، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٢.م.



شكل (٨)

أعداد المحولات وسعتها وكثافة خطوط الكهرباء بنواحي مركز الحامول ٢٠٠٢ م

يؤكد أن مد شبكات التغذية الكهربائية يتأثر بالعديد من العوامل منها: معدل النمو سكاني، ومعدل الدخل الفردي، وتوطن الصناعة وقوة وحركة التصنيع، ومعدل بناء المساكن ... وغيرها من العوامل.

٣- تشكل الخطوط الهوائية نحو ٩٥,٦٩ % من جملة أطوال الشبكة في مركز الحامول، وتزيد النسبة عن ذلك بناحية الأبعاد البحرية، وجميع نواحي المركز باستثناء مدينة الحامول، حيث تبلغ نسبة الخطوط الهوائية بها إلى جملة طول الشبكة نحو ٦٥,٣٢ %؛ ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعة شوارع المدينة المرصوفة (نسبة) والتي تسمح باستخدام الكابلات الأرضية؛ الأمر غير المتوفّر في باقي المراكز العمرانية الريفية.

٤- تبلغ نسبة الخطوط الهوائية والكابلات الأرضية للجهد المتوسط بمركز الحامول نحو ٩٤,١٣ ، ٩٥,٨٧ % على الترتيب، وتزيد هذه النسبة بجميع نواحي منطقة الدراسة، وتبلغ أقصاها بكل من ناحيتي كوم الحجر، والأبعاد البحرية على الترتيب، في حين نقل عن ذلك بمدينة الحامول، حيث بلغت نسبة الخطوط الهوائية ٦٢,٧٦ %، بينما بلغت نسبة الكابلات الأرضية ٣٧,٢٤ %. ونفس الحال بالنسبة لخطوط الجهد المنخفض؛ الأمر الذي يظهر صعوبة استخدام الكابلات الأرضية في شبكات النقل والتوزيع بالقرى للعديد من الأسباب منها: طبيعة شوارع القرية الترابية الضيقة، وعدم تحمل مساكن القرية لعمليات الحفر، وكثرة تسرب المياه في باطن الأرض، وارتفاع مستوى الماء الأرض، وعدم وجود صرف صحي... وغيرها من الأسباب.

٥- بلغت كثافة شبكة نقل الكهرباء وتوزيعها بمركز الحامول نحو ٢,٢٣ كم/كم^٢، وتحتفل الكثافة من ناحية لأخرى، فتأتي ناحية الأبعاد البحرية في المرتبة الرابعة بين نواحي مركز الحامول، حيث بلغت كثافة الخطوط بها نحو ١,٩٥ كم/كم^٢، وتزيد كثافة الشبكة في النواحي التي تمر بها خطوط الجهد المتوسط لتغذية محطات طلبيات الري والصرف، ولربط محولات التغذية (٦٦ / ١١ ك. ف) بعضها ببعض مثل نواحي: كوم الحجر، الزعفران، حيث بلغت كثافة شبكة النقل نحو ٤,٥٧ كم/كم^٢، ٣,٢٦ كم/كم^٢ لكل منها على الترتيب.

٦- تضم ناحية الأبعاد البحرية محطة تحويل واحدة هي محطة محولات المنصور، وهي تتالف من محولين سعة كل منها ٢٠ م.ف. أكبر سعة إجمالية قدرها ٤٠ م. ف. أ.

وقد روّعى في اختيار موضع محطة التحويل العديد من الاعتبارات منها: القرب من مراكز الاحمال حيث تقع إلى الشمال من سكن قرية الأبعاد البحرية بنحو ٦كم، وسكن قريتى كوم الحجر، والبنا وعزبها بنحو ٨، ١٠ كم على الترتيب؛ الأمر الذي يقلل من المنشآت اللازمة، وبالتالي يؤدي إلى خفض تكلفة نقل الكهرباء، كما يؤدي أيضاً إلى قصر الغذيات، كذلك روّعى في اختيار موضع محولات المنصور بناحية الأبعاد البحرية أن يكون بعيداً عن العوائق والمباني والأشجار. ويتم تغذية محطة محولات المنصور من مصادر مختلتين، الأولى: خطين مزدوجين جهد ٦٦ ك.ف. من محطة محولات الحامول (مركز بيللا)، أما الثانية: فخطين مزدوجين جهد ٦٦ ك.ف. أيضاً من محطة محولات بيللا.

٧- بلغت جملة سعة المحولات بنواحي مركز الحامول نحو ٣٩,٧ م. ف. أ، بينما بلغ أقصى حمل عليها نحو ٢٦,٥٢ م. ف. أ، بنسبة تحمل تصل إلى ٦٦,٨ % من أقصى سعة، ويختلف توزيع سعة المحولات من ناحية لأخرى، فتاتى ناحية البنا وعزبها في المرتبة الأولى بين نواحي منطقة الدراسة بنسبة ٢٣,١ % من جملة سعة المحولات، في حين تشغل ناحية الأبعاد البحرية المرتبة الثانية بنسبة ٢٢,٩ % من جملتها، يليها كوم الحجر. وقد وجد ارتباط طردى بين عدد السكان من جهة وسعة المحولات من جهة أخرى بلغ نحو ٠٠,٧٨ .

٨- بلغت جملة سعة المحولات بناحية الأبعاد البحرية نحو ٩,١ م. ف. أ، بينما بلغ أقصى حمل عليها نحو ٦,٢١ م. ف. أ، بنسبة تحمل تصل إلى ٦٨,٤ %، ويخدم قرية الأبعاد البحرية بمفردها ثلاثة محولات معلقة (شكل ٧)، الأولى (ويسمى قبلى) يقع غرب مدرسة الأبعاد البحرية المشتركة وإلى الجنوب مباشرة من كتلة السكن القديمة، وقع في منطقة فضاء^(١) تبعد عنه المبانى بمسافات متباينة أقلها ٥ مترات، وأكثرها ١٢ مترا، وتبلغ قدرته ٣٠٠ ك. و. س، أما حمله التصميمى^(٢) فيبلغ نحو ٤٥٠ ك. ف. أ، والحمل الأقصى عليه ٤١٥ ك. ف. أ، بنسبة ٩٢,٢ %. أما المحول الثانى فيقع في أقصى شمال كتلة سكن القرية، ويطلق عليه (بحرى أ)، وتبلغ قدرته ٢٠٠ ك. و. س، ويبلغ حمله

(١) من الدراسة الميدانية للباحث.

(٢) شركة توزيع كهرباء شمال الدلتا، هندسة كهرباء الحامول، قسم الاحماء، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٢.

التصميمي نحو ٢٨٨ ك. ف. أ، واقتصر حمل نحو ٢٢٠ ك. ف. أ، بنسبة ٣٩٪. أما المحول الثالث والأخير والذي يقع في الجنوب الشرقي لكتلة السكن القديمة فيسمى قبلى (ب)، ويبلغ قدرته نحو ١٠٠ ك. و. س، واقتصر سعه له ١٤٤ ك. ف. أ، ويبلغ اقتصر حمل عليه ٩٥ ك. ف. أ، بنسبة ٦٥٪. وتختلف جميع شوارع القرية التي يزيد متوسط عرضها عن ثلاثة أمتار شبكة توزيع الكهرباء - جهد منخفض - ٢٢٠ ف، محمولة على أعمدة حديبية، لها قواعد خرسانية. ونظراً لزيادة الأحمال على المحول الرئيسي بالقرية (قبلى أ)، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انقطاع مستمر في التيار الكهربائى، لذا فإنه يجب إضافة محول جديد في اقصى جنوب القرية، لزيادة السعة، وتحفيض الأحمال.

وتتأثر شبكة نقل الكهرباء وتوزيعها بناحية الأربعين البحريية بالعديد من العوامل الطبيعية والبشرية من أهمها: الظروف المناخية، والتربة، والسطح، إلى جانب طرق النقل والترع والمصارف، والكتل السكنية وغيرها.

وتعد الرياح والرطوبة النسبية والحرارة من أهم الظروف المناخية التي تؤثر بأشكال متعددة، فقد صممت شبكة الجهدان (العلوي) ٦٦ ك. ف، والمتوسط ١١ ك. ف على اعتبار أن اقصى سرعة للرياح هي ١٢٠ كم/ساعة، وبصفة عامة فإن هذا التصميم مناسب في منطقة الدراسة، حيث أن اقصى سرعة رياح سجلت في محطة أرصاد بطيم بلغت نحو ١١٢ كم / ساعة، وبالتالي فقد وضع ذلك في الاعتبار عند تحديد مسافة السماح^(١) بين كل خط والأخر، حتى لا ترتفع الخطوط ببعضها وقت شدة الرياح. كذلك فإن الرياح تجلب معها (خاصة أثناء المنخفضات الخمسينية) الرمال والأتربة، هذه الرمال والأتربة تكون غير موصلة للكهرباء، الأمر الذي يزيد من نسبة الفقد.

ويؤدي ارتفاع نسبة الرطوبة في ناحية الأربعين البحريية - شأنها في ذلك شأن الأجزاء الشمالية من مصر نظراً لتوافر مصادر الرطوبة المتعددة: بحيرة البرلس، الترع والمصارف، المزروعات، المزارع السمكية، البرك ... وغيرها - (ويؤدي ذلك) إلى زيادة معدل تأكل الخطوط الناقلة للكهرباء، وبالتالي ترتفع تكاليف الصيانة الدورية

(١) أسامة ابراهيم الدسوقي، هانى محمد عسل (مترجم)، نظرية أنظمة الطاقة الكهربائية،

ماكجروه للنشر، ص.من ٢٤ - ٢٦.

للحفاظ على موثوقية التيار، وتقليل انقطاعه، وهذا لا يحدث في ناحية الأبعاد البحرية، الأمر الذي يترتب عليه انقطاع مستمر للتيار الكهربائي.

وتفاعل الرياح والحرارة والرطوبة والأتربة والأملاح في التأثير على شبكات الكهرباء بمنطقة الدراسة، حيث يتم ترسيب الأتربة والرمال على العازلات غير الموصلة للكهرباء، وترسب معها ذرات من أملاح الصوديوم التي تذوب في الماء، وفي الصباح الباكر مع تكون قطرات الندى على الأتربة والأملاح فوق العازلات تتكون عجينة لينة لزجة وموصولة للكهرباء، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب التيار الكهربائي، وبالتالي تحدث ظاهرة الوميض البرقى الكهربائى^(١)، وتضعف مقاومة العازلات في عزل التيار ومنع تسربه إلى الأرض، وتؤدي حادث هذه الظاهرة إلى تشقق العازلات، وقد يؤدي إلى انقطاع التيار (يحدث ذلك كثيراً، وتحتاج هذه العازلات إلى تغييرها باستمرار)، الأمر الذي يزيد من التكاليف. وما يؤثر على العازلات أيضاً أن ناحية الأبعاد البحرية تقع ضمن النطاق الرابع الذي حدته وزارة الكهرباء، والذي يوصف بأنه شديد التلوث بالنسبة للعازلات الكهربائية، لذلك فإن العازلات تحتاج إلى رعاية مستمرة وعناية فائقة.

ويتأثر مد شبكات الكهرباء بمنطقة الدراسة أيضاً بالترابة من حيث ليونتها، وإرتقاء نسبة الملوحة بها، وارتفاع منسوب الماء الأرضي. فللتربة تأثير واضح عند إنشاء أبراج وأعمدة الكهرباء، حيث تحتاج إلى قواعد ذات معالجة خاصة حتى تستطيع مقاومة الملوحة، وارتفاع منسوب الماء الأرضي، الأمر الذي يزيد من تكاليف مد الشبكة، كذلك يؤثر ارتفاع منسوب الماء الأرضي على مد الكابلات الأرضية، الأمر الذي يعلل أن ناحية الأبعاد البحرية تنخفض بها نسبة الكابلات الأرضية ولا تزيد عن ٠,٨٤٪ من جملة أطوال الشبكة، وحتى هذه النسبة المحددة تتركز في الأجزاء الجنوبية، حيث أن الكابلات الأرضية توضع في الغالب على منسوب ١,٥ متر، ومتوسط منسوب الماء الأرضي بالناحية أقل من ١٠ سم باستثناء بعض المناطق المحددة في جنوب الناحية.

(١) محمد محمود الديب، توطين محطة الكهرباء النووية حالة مشروع الضبعة - مصر - دراسة تطبيقية، مجلة الجمعية الجغرافية العربية، العدد ٢٥ ، ١٩٩٣ ، ص ١٣٨ .

٤- استهلاك الكهرباء بناحية الأبعاد البحرية:

شهد استهلاك الكهرباء في قرية الأبعاد البحرية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الأخيرة، وقد نتج هذا التغير عن العديد من الأسباب التي تأتي في مقدمتها: التغير الواضح في المستوى المعيشي للسكان، إلى جانب زيادة نسبة التعليم، وزيادة استخدام الأجهزة الكهربائية، والزيادة السكانية المستمرة... وغيرها من العوامل الجغرافية المؤثرة في الاستهلاك. وعلى الرغم من هذا التغير في استهلاك قرية الأبعاد البحرية وجميع توابعها، إلا أن مقدار التغير اختلف بين القرية الرئيسية (الأبعاد البحرية) وبقى التوابع (١٦٢ تابعاً)، ويمكن ملاحظة ذلك من دراسة أرقام الجدول التالي:

جدول (١٠)

تطور أعداد المشتركين وكمية الكهرباء المستهلكة^(١) بناحية الأبعاد البحرية^(٢)

مقارناً بنظيره بقرية الأبعاد البحرية خلال المدة من ٩٨ - ٢٠٠٢

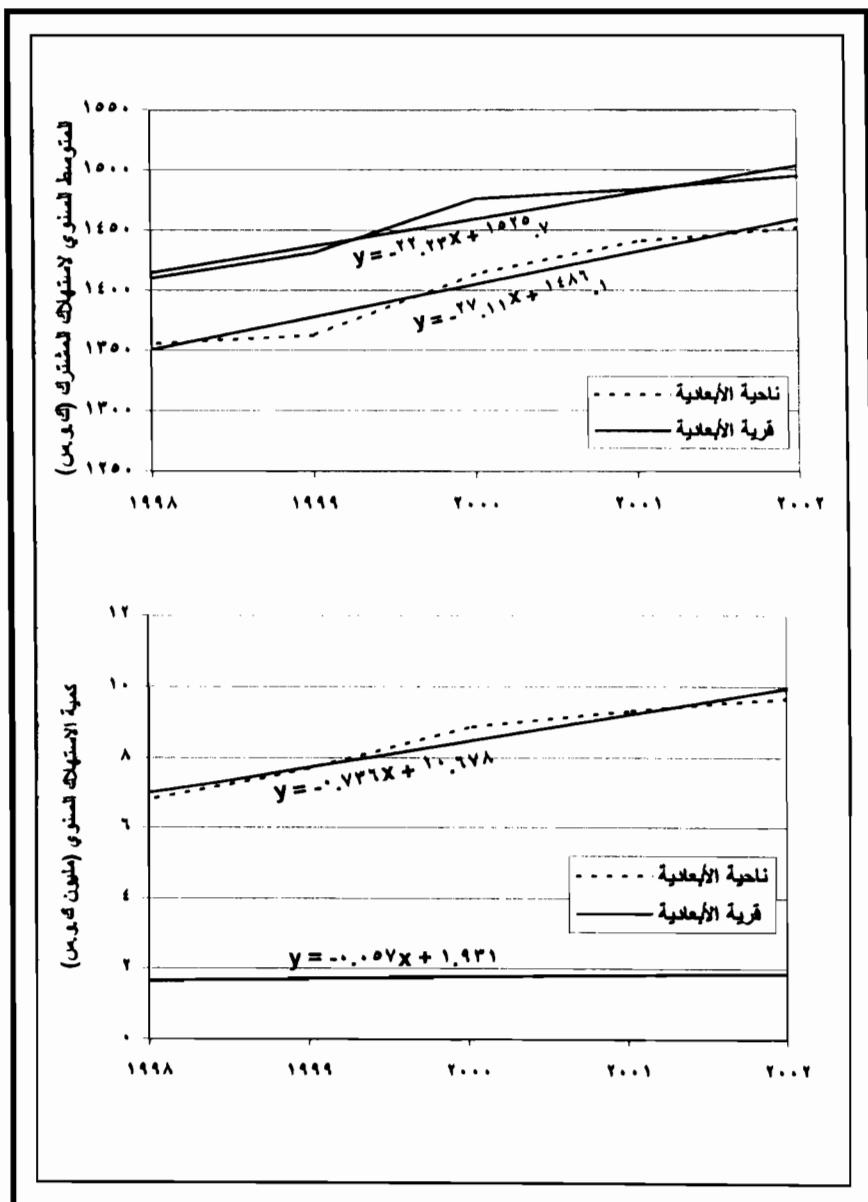
قرية الأبعاد البحرية							ناحية الأبعاد البحرية							السنة
معدل التغير %	تعداد	معدل التغير %	تعداد	معدل التغير %	تعداد	معدل التغير %	تعداد	معدل التغير %	تعداد	معدل التغير %	تعداد	معدل التغير %	تعداد	
-	١١١٠	-	١,٦٤	-	١١٦٣	-	١٣٥٥,٤	-	٦,٨	-	٥٠١٧	١٩٩٨		
١,٤٨	١٤٣٠,٩	٢,٧	١,٧٠	٢,١٥	١١٨٨	٠,٥٣	١٣٦٢,٦	١٣,٢٣	٧,٧٠	١٢,٦٤	٥٦٥١	١٩٩٩		
٣,١٤	١٤٧٥,٩	٤,٧	١,٧٨	١,٥١	١٢٠٦	٣,٧٧	١٤١٣,٣	١٥,٠٦	٨,٨٦	١٠,٩٤	٦٢٦٩	٢٠٠٠		
٠,٥٢	١٤٨٣,٦	١,٧	١,٨١	١,١٦	١٢٢٠	١,٩٤	١٤٤٠,٧	٥,١٩	٩,٣٢	٣,١٩	٦٤٦٩	٢٠٠١		
٠,٧٥	١٤٩٤,٨	٢,٣	١,٨٧	٢,٥٤	١٢٥١	٠,٧٨	١٤٥١,٩	٣,٧٦	٩,٦٧	٢,٩٥	٦٦٦٠	٢٠٠٢		

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق والشكل (٩) عدة حقائق منها:

- التزايد الواضح في : أعداد المشتركين، وكمية الاستهلاك، ومتوسط استهلاك المشترك بكل من قرية الأبعاد البحرية وتوابعها على حد سواء، إلا أن معدل التغير الإيجابي بتتابع القرية يفوق نظيره بالقرية الرئيسية خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى إستكمال

(١) هندسة كهرباء الحامول، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة، النسب من حساب الباحث.

(٢) يقصد بناحية الأبعاد البحرية القرية الرئيسية والتتابع، أما قرية الأبعاد البحرية فهي القرية الرئيسية فقط.



شكل (٩)
تطور كمية الاستهلاك السنوي ومتى سط استهلاك المشترك بقرية وناحية الأربعينية
البحرية بين عامي ١٩٩٨ - ٢٠٠٢

إنارة جميع التوابع خلال المدة من ١٩٩٨-٢٠٠١، الأمر الذي أدى إلى حدوث زيادة واضحة في أعداد المشتركين وكمية الاستهلاك.

- بلغ متوسط الاستهلاك السنوي للكهرباء بناحية الأبعادية البحرية خلال المدة من: ١٩٩٨-٢٠٠٢ نحو ٨,٤٧ مليون ك.و.س، في حين بلغ الانحراف المعياري نحو ١,٦٧ مليون ك.و.س، بينما بلغ معامل الاختلاف نحو ١٢,٦% خلال نفس الفترة. أما عدد المشتركين فقد بلغ متوسط عدد المشتركين خلال نفس المدة نحو ٦٠١٣ مشتركا، وبلغ معامل الاختلاف لعدد المشتركين نحو ١٠,٠١% خلال نفس الفترة، الأمر الذي يعني أن التزايد في كمية الاستهلاك لم ينبع فقط عن زيادة أعداد المشتركين، ولكن نتج أيضا عن تزايد متوسط استهلاك المشترك، وتغير الأنماط الاستهلاكية.

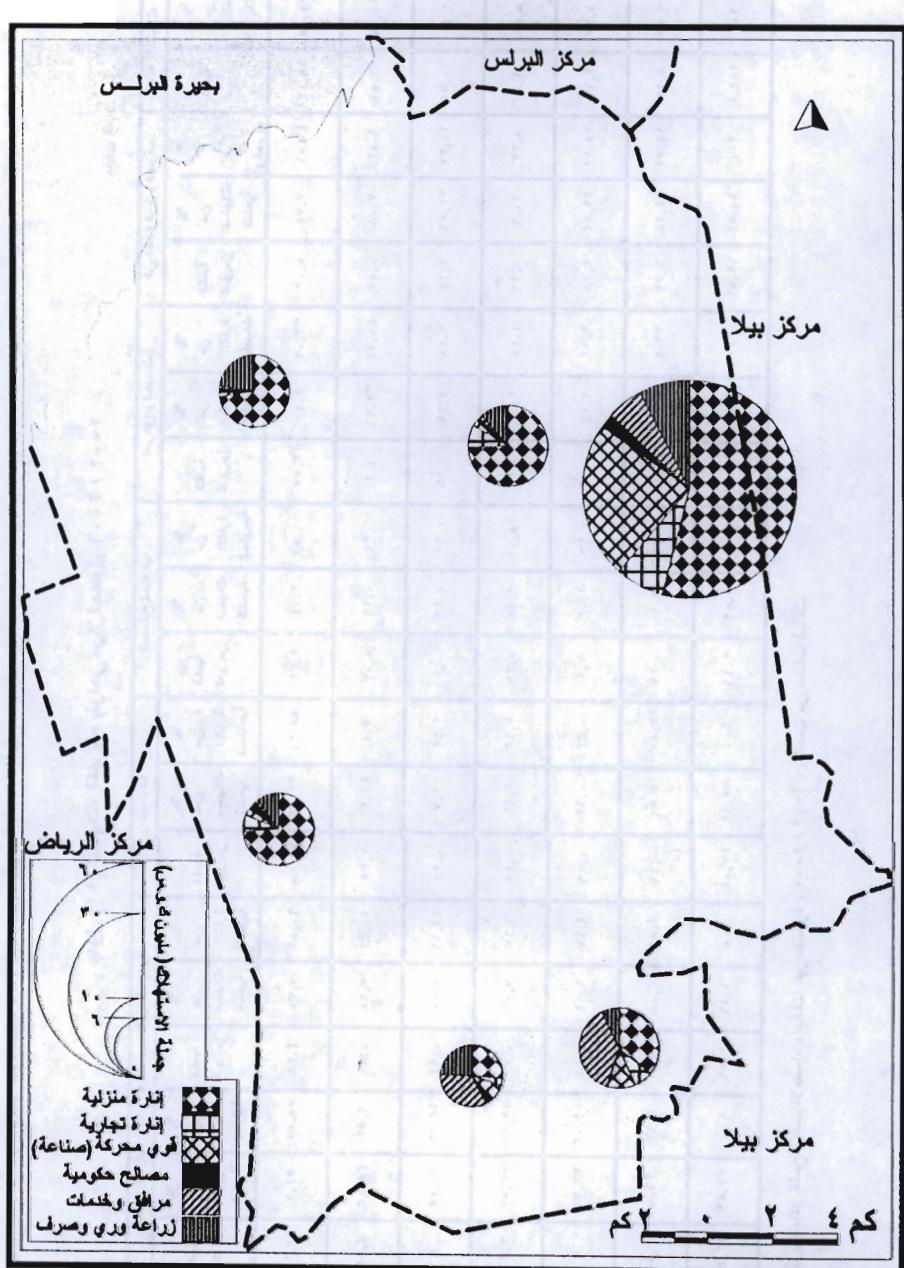
- التأثير الواضح في استهلاك الكهرباء بناحية الأبعادية البحرية، حيث تستهلك قرية الأبعادية البحرية بمفردها نحو ١٩,٣٣% من جملة استهلاك الناحية، في حين يستهلك نحو ٦١١٧ابنهاحوالى ٨٠,٦٧% من جملة الاستهلاك، وبذلك يبلغ متوسط استهلاك التابع (توزيع نظري نحو ٤٤٤٧ك.و.س سنوياً، ومن الواضح صغر حجم الاستهلاك وتداينه وتباينه، الأمر الذي يمكن لب مشكلة كهربة الريف، حيث يكون المردود من مد الشبكات والتوصيلات غير الاقتصادي، أمام تأثير الاستهلاك من جهة وتداينه من جهة أخرى.

وقد تم تقسيم كتلة السكن بقرية الأبعادية البحرية إلى ثلاثة قطاعات^(١) حسب كمية الكهرباء المستهلكة (شكل ٧) فيستهلك القطاع (أ) - والذي يمثل الكتلة القديمة للقرية، والذي يضم ستة منازل لم تتم إثارتها بعد نظرا لبنائها بالطوب اللبن - يستهلك هذا القطاع نحو ٣٣,٠ مليون ك. و. س سنويا، تمثل نحو ١٧,٩٩% من جملة استهلاك القرية. أما القطاع (ب) والذي يقع إلى شمال القطاع السابق ويتتألف معظم منازله من أكثر من طابق (اثنين وثلاثة) فيستهلك نحو ٢٣,٩٩% من جملة استهلاك الكهرباء بالقرية، أي ما يعادل نحو ٤٥,٠ مليون ك. و.س. أما القطاع الثالث والأخير والذي يقع جنوب القرية ويضم المدارس ومعظم الإدارات الحكومية، إلى جانب الإنارة المنزلية والتجارية فيستهلك نحو ٥٨,٠١% من جملة استهلاك الكهرباء بالقرية عام ٢٠٠٢.

(١) تم حصر كمية الاستهلاك الشهري خلال شهور: يناير، مايو، سبتمبر عام ٢٠٠٢ من خلال فواتير الاستهلاك على مستوى القطاعات (أ ، ب ، ج) وأخذ متوسطها ونسبها المئوية، لتحديد التوزيع الجغرافي للاستهلاك بقرية الأبعادية البحرية.

وتتعدد قطاعات استهلاك الكهرباء بناحية الأبعاد البحرية، شأنها في ذلك شأن باقى نواحي مركز الحامول، ويمكن تتبع ودراسة ذلك من واقع أرقام الجدول (١١) والشكل (١٠)، ومنهما يتضح:

- بلغت جملة الكهرباء المستهلكة بمركز الحامول عام ٢٠٠٢ نحو ١١٤,١٤ مليون ك. و. س، وبختلف التوزيع الجغرافي لهذه الكمية من ناحية لأخرى داخل المركز، فستهلاك الحامول بمفردها نحو ٥٥٧,٠٥ % من جملة الكهرباء المستهلكة، يليها كل من الزعفران وكوم الحجر والبنا وعزبها، فى حين تأتى ناحية الأبعاد البحرية فى المرتبة قبل الأخيرة من حيث جملة استهلاك الكهرباء بالمركز، الأمر الذى يظهر أن استخدام الكهرباء بالنسبة يقتصر على الإنارة المنزلية، وتنسى القوى المحركة، الأمر الذى يفقد كهربة الريف جدواه الاقتصادية.
- تأتى الإنارة المنزلية فى المرتبة الأولى بين قطاعات الاستهلاك المختلفة بجميع نواحي مركز الحامول، وتصل هذه النسبة أقصاها بنواحي: كوم الحجر، والبنا وعزبها، والأبعاد البحرية حيث بلغت نحو ٧٢,٣٩٪، ٧٣,٥٧٪، ٧٤,٥٥٪ على الترتيب، الأمر الذى يظهر أن نحو ثلث الاستهلاك يتم فى الإنارة المنزلية، الأمر الذى يظهر بوضوح فشل مشروع كهربة الريف فى تحويل الريف المصرى إلى ريف منتج، مما ينعكس فى النهاية على الجدوى الاقتصادية من إإنارة الريف.
- يأتي استهلاك الكهرباء فى الزراعة والرى والصرف فى المرتبة الرابعة بين قطاعات الاستهلاك بمركز الحامول بنسبة ٢٢,٥٤٪ من جملة الاستهلاك، ويزيد عن ذلك بناحيتي الكفر الشرقى، والأبعاد البحرية، حيث بلغت النسبة نحو ٢٤,٤٨٪، ٢٢,٥٪ من جملة الاستهلاك على الترتيب.
- يأتي استهلاك الكهرباء فى الصناعة فى المرتبة الأخيرة بين قطاعات الاستهلاك بناحية الأبعاد البحرية عام ٢٠٠٢، حيث لا يمثل سوى ٦٣٪ من جملة الاستهلاك، ويقتصر هذا الاستهلاك على بعض ورش سمسكة السيارات واصلاحها، الأمر الذى يعني ضرورة اعادة النظر فى نشر المشروعات الصناعية فى الريف المصرى، خاصة من خلال مشروع شروق لتنمية القرية المصرية.



شكل (١٠)

استهلاك الكهرباء بنواحي مركز الحامول حسب القطاعات عام ٢٠٠١/٢٠٠٢

بعل ()) لشنه لکههیه بتواس مرغوللخول ۱۰۰۲ / ۹۰۰۱

المصدر: مديرية الكهرباء يذكر الشيخ، باسم الاحمداء، بيكيل طبر منشور، ٢٠٠٣، ونحسب من حمل البعد

٥- فقد الكهرباء بناحية الأبعادية البحريّة.

تتعدد مراحل فقد الكهرباء، فهناك فقد في خطوط النقل، وفي خطوط دون النقل، وخطوط التوزيع، ويمكن دراسة فقد الكهرباء بناحية الأبعادية البحريّة من تتبّع وتحليل أرقام الجدول التالي:

جدول (١٢)

الفقد في الكهرباء بنواحي^(١) مركز الحامول ٢٠٠١ / ٢٠٠٢

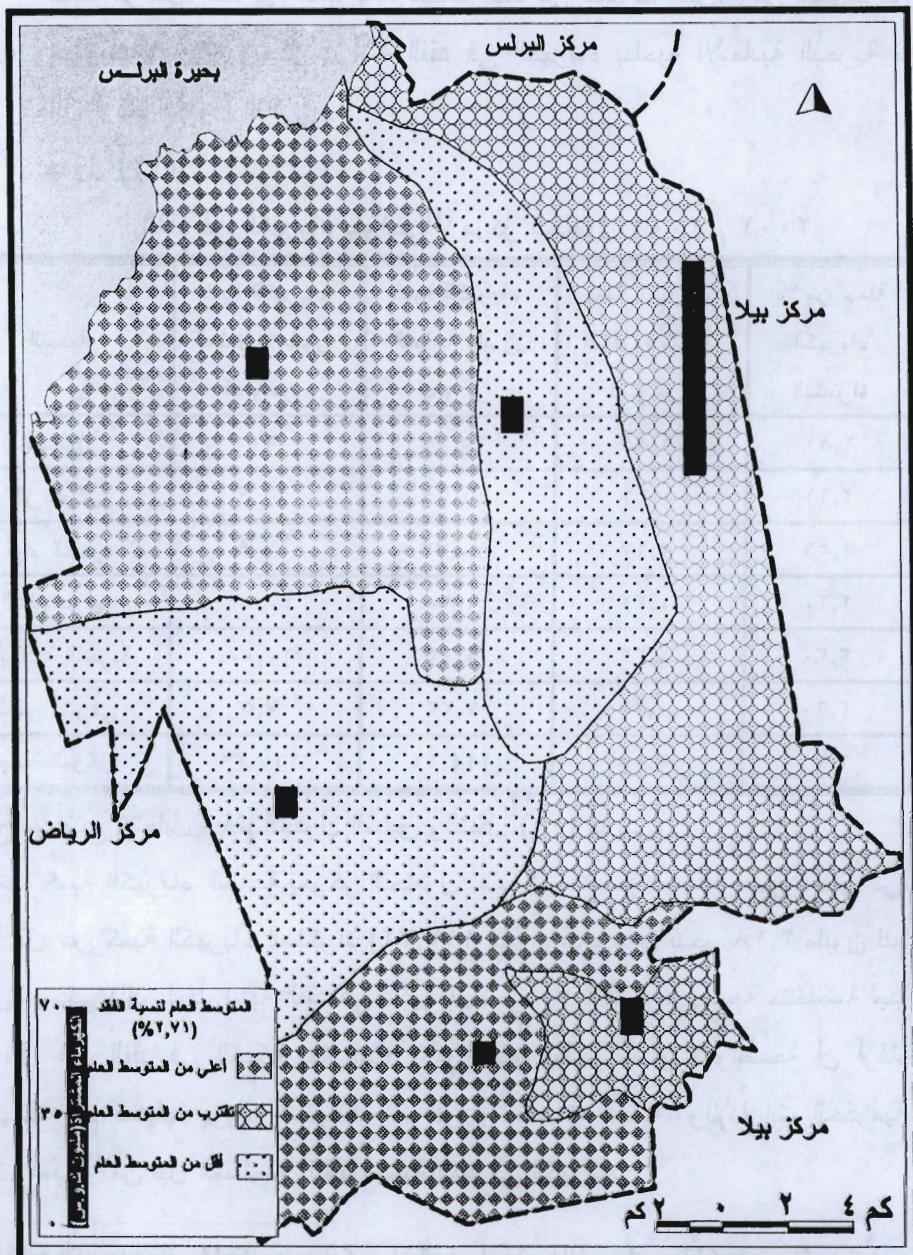
% من جملة الكهرباء المشترأة	كمية الكهرباء المفقودة مليون ك.و.س	كمية الكهرباء المباعة مليون ك.و.س	كمية الكهرباء المشترأة مليون ك.و.س	الناحية
٢,٨١	١,٨٨	٦٥,١٢	٦٧	الحامول
٢,٦١	٠,٣١	١١,٥٩	١١,٩	الزغفران
١,٥٦	٠,١٧	١٠,٧٣	١٠,٩	كوم الحجر
٢,٢٠	٠,٢٢	٩,٨٠	١٠,٠٢	البنا وعزبها
٣,٣٠	٠,٣٣	٩,٦٧	١٠,٠٠	الأبعادية البحريّة
٣,٦٠	٠,٢٧	٧,٢٣	٧,٥	الكرف الشرقي
٢,٧١	٣,١٨	١١٤,١٤	١١٧,٣٢	جبلة المركز

يتضح من تتبّع وتحليل أرقام الجدول السابق والشكل (١١) ما يلى:

* بلغت كمية الكهرباء المباعة بمركز الحامول عام ٢٠٠٢ نحو ١٤,١٤ مليون ك.و.س، وهي نقل عن كمية الكهرباء المشترأة (١١٧,٣٢ مليون ك.و.س) بنحو ٣,١٨ مليون ك.و.س، وعلى ذلك بلغت نسبة فقد الكهرباء نحو ٢,٧١ %، وهي نسبة منخفضة جداً تكاد تقل عن فقد في الشبكة بمفرداتها؛ الأمر الذي يظهر بصورة واضحة أن أرقام الاستهلاك يتم تعديلها بزيادة استهلاك المرافق والخدمات العامة، والإدارات الحكومية زيادة وهمية^(٢) من قبل المسؤولين لتقليل نسبة فقد الكهرباء.

(١) مديرية الكهرباء بكفر الشيخ، هندسة كهرباء الحامول، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٢

(٢) بلغت جملة محاضر سرقات التيار الكهربائي بمركز الحامول عام ٢٠٠٢ نحو ١٢١ محاضر مخالفة، بلغ نصيب ناحية الأبعادية البحريّة منها ٧٥ محاضراً بنسبة ٦١,٩ %، ويرجع ذلك إلى كثرة عدد التوابع (١٦٢ تابعاً) وتباينها، وبعدها عن الرقابة المستمرة. عن: شرطة الكهرباء بكفر الشيخ، محاضر المخالفات والسرقات خلال عام ٢٠٠٢ ، بيانات غير منشورة.



شكل (١١) كمية الكهرباء المشتراء ونسبة الفقد بنواحي مركز الحامول ٢٠٠١/٢٠٠٢م

* تختلف نسبة فقد في الكهرباء من ناحية لأخرى داخل مركز الحامول، وتتأثر ناحية الأبعاد البحرية في المرتبة الثانية بين نواحي المركز من حيث نسبة فقد، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الارتباط الطردي بين نسبة فقد من جهة وبين زيادة أطوال الشبكة من جهة أخرى، حيث بلغ معامل الارتباط نو .٧٨ ، الأمر الذي يظهر أثر موقع ناحية الأبعاد البحرية في شمال المركز، في ارتفاع نسبة الرطوبة والأملاح، مما يزيد من تسريب وقد كميات كبيرة من الكهرباء بشبكة النقل.

٦- متوسط نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة :

بعد متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء من أهم المقاييس التي تستخدم للحكم على مدى تقدم الدول اقتصادياً وإجتماعياً، لذلك وجب دراسة متوسط نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة بناحية الأبعاد البحرية، ويمكن تتبع ذلك من تحليل أرقام الجدول التالي:

جدول (١٣)

متوسط نصيب الفرد من الكهرباء المستهلكة^(١) بنواحي مركز الحامول ٢٠٠٢

نافية	كمية الكهرباء المستهلكة مليون ك. و. س	متوسط نصيب الفرد ك. و. س	عدد السكان ١٩٩٦ نسمة	كمية الكهرباء المستهلكة مليون ك. و. س	متوسط نصيب الفرد ك. و. س
الحامول ^(٢)	٣٦٦,٧٠	٣٥,٢٣	٩٦٠٧٣	٦٥,١٢	
الزغران	٢١٧,٦٠	٤,١٣	١٨٩٨١	١١,٥٩	
كوم الحجر	٢٨٢,٧٠	٨,٠٠	٢٨٢٩٥	١٠,٧٣	
البنا وعزبها ^(٣)	٥٢٩,٤	٧,٢١	١٣٦١٩	٩,٨٠	
الأبعاد البحرية ^(٤)	٣٣٤,٨	٧,٠٠	٤٦٢,٥	٩,٦٧	
الكرشري	٩٢,٠٧	١,٨٨	٢٠٤١٩	٧,٢٣	
جبلة مركز	٣١٩,٩	٦٣,٤٥	٥٧٥,٦٠	١١٤,١٤	

(١) شركة توزيع كهرباء شمال الدلتا، مرجع سبق ذكره، بيانات غير منشورة.

(٢) عداد السكان في اصلاح الحامول موزعة على ناحيتي الحامول وكوم الحجر.

(٣) اعداد السكان بناحية البنا تشمل سكان الزاوية.

(٤) اعداد سكان قطاع المنصور أضيفت إلى الأبعاد البحرية وكوم الحجر.

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول السابق عدة حقائق منها:

- بلغ متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء بمركز الحامول عام ٢٠٠٢ نحو ٥٧٥,٦ ك. و. س سنويا، ويقلل هذا المتوسط عن نظيره بمحافظة كفر الشيخ (٦٣١,٦ ك. و. س) والجمهورية^(١) (٩٣٨,٩ ك. و. س). ويختلف التوزيع الجغرافي لمتوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء من ناحية لأخرى داخل المركز، فيزيد عن المتوسط العام للمركز بنواحي: الالينا وعزبها، الحامول، الزعفران (النواحى الجنوبية)، حيث تتركز معظم الصناعات فى ناحيتى: الحامول، والالينا وعزبها (صناعة سكر البنجر)، إلى جانب الكثافة السكانية الكبيرة بهما، مما يؤكد تركز النشاط الصناعى بهاتين الناحيتين: أن الفرق كبير بين متوسط نصيب الفرد من الكهرباء بصفة عامة، وبين متوسط نصيب الفرد من كهرباء الإنارة المنزلية.

- التفاوت الواضح فى متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء من ناحية لأخرى، فيبلغ الفرق بين متوسط نصيب الفرد من الكهرباء بنواحية الالينا وعزبها (أعلى متوسط بالمركز) ونظيره بنواحية كوم الحجر (أقل متوسط) يبلغ نحو ٤٠,٣ ك. و. س؛ ويرجع ذلك إلى تركز الصناعة الضخمة الوحيدة بالمركز بنواحية الالينا وعزبها، واقتصر استهلاك الكهرباء بنواحية كوم الحجر على الإنارة المنزلية والت التجارية (٧٤,٥٥ % من جملة الاستهلاك).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في استهلاك الكهرباء بقرية الأبعادية البحريه :

بعد العرض السابق لشبكة نقل وتوزيع الكهرباء، والاستهلاك القطاعي للكهرباء بقرية الأبعادية البحريه، ويجد دراسة العوامل المؤثرة في استهلاك الكهرباء، وكان لزاماً أن يتم ذلك من واقع دراسة ميدانية للتعرف عن قرب على هذه العوامل، ومدى تأثيرها في كمية الكهرباء المستهلكة، كذلك لكشف النقاب عن الآثار المترتبة على كهربة الريف. ومن دراسة أعداد المشتركين بقرية الأبعادية البحريه تبين أن عددهم بلغ نحو ١٢٥١ مشتركاً عام ٢٠٠٢ (جدول ١٠)، ولكن تكون الدراسة الميدانية ذات نتائج يمكن الوثوق فيها، فقد تم اختيار عينة عشوائية تبلغ نحو ١٠% من جملة المشتركين لإجراء الاستبيان والمقابلات الشخصية للباحث معهم، وإلى جانب ذلك شمل الاستبيان عدد ستة

^(١) Organization for Energy Conservation and Planning (OECP) Energy OF Egypt, Cairo, 2000, P.4.

منازل لم تدخلها الكهرباء بقرية الأبعاد البحرية حتى يمكن التعرف على أسباب ذلك، كذلك للتعرف على الآثار الناجمة عن دخول الكهرباء إلى الريف المصري. وقد تم توزيع عدد ١٢٥ استبياناً (ملحق ١) على قطاعات الاستهلاك بالقرية (أ، ب، جـ) شكل ٧) بنسبة تبلغ نحو ١٧,٦% من جملة الإستمارات، في حين تم توزيع عدد ٣٠ إستماراة على سكان القطاع (ب) أي نحو ٢٤,٠٠% من جملة عينة الدراسة، أما القطاع (جـ) بجنوب سكن القرية فقد تم توزيع عدد ٧٣ إستماراة تمثل نحو ٥٨,٤% من جملة عينة الدراسة.

وكان الهدف الأساسي من الدراسة الميدانية هو التعرف على أهم العوامل المؤثرة في استهلاك الكهرباء في الريف المصري، وقد توصلت الدراسة إلى رصد أكثر من ١٢ عاملًا من أهم العوامل المؤثرة، ويمكن أيضًا تحديد هذه العوامل من تتبع وتحليل أرقام الملحق (٢) ومنه يتضح الآتي:

- أظهرت نتائج عينة الدراسة تبايناً طفيفاً في متوسط استهلاك الكهرباء الشهري لأفراد العينة، ولذلك فقد تم تقسيم فئات الاستهلاك^(١) على النحو التالي:
أقل من ٥٠ ك. و. س شهرياً، وقد بلغت نسبتهم بعينة الدراسة نحو ٢٤,٠% من جملتها، فئة الاستهلاك من ٥٠ - ١٠٠ ك. و. س، وبلغت نسبتها أيضًا ٥١,٢% من جملة عينة الدراسة، وهي الفئة الغالبة، الأمر الذي يظهر مدى تدني متوسط الاستهلاك الشهري بصورة واضحة. أما الفئة الثالثة فهي فئة الاستهلاك من ١٠١ - ١٥٠ ك. و. س شهرياً، وهي تأتي في المرتبة الثانية بين فئات الاستهلاك، حيث بلغت نسبتها نحو ٢٨,٠٠% من جملة عينة الدراسة، تليها فئة الاستهلاك من ١٥١ - ٢٠٠ ك. و. س بنسبة ١٠,٤%， وأخيراً فئة الاستهلاك أكثر من ٢٠٠ ك. و. س بنسبة ٨% من جملة عينة الدراسة.

- الارتباط الطردي القوى بين تعليم رب الأسرة وبين استهلاك الكهرباء، حيث بلغ معامل الارتباط نحو ٠٠,٨١، الأمر الذي يعني تزايد استهلاك الكهرباء بزيادة درجة تعليم رب الأسرة، فقد اتضح من الدراسة الميدانية أن عدد المشتركين الذين

(١) كان الباحث حريصاً أن تكون فئات الاستهلاك هي نفس فئات تسعير الكهرباء، إلا أن التفاوت الضئيل بين متوسطات الاستهلاك بعينة الدراسة حتم أن تكون فئات العينة مختلفة حتى يمكن إيضاح التفاوت من جهة، وقزمية وتتناسب الاستهلاك من جهة أخرى.

يستهلكون أكثر من ١٥٠ ك. و. س شهرياً بلغ ٢٣ مشتركاً بعينة الدراسة يمثلون نحو ١٨,٤% من جملتها، وجميعهم يحملون مؤهلات سواء متوسطة أو فوق المتوسطة أو عالية، بل أن ٦٥,٢% من المشتركون الذين يزيد متوسط استهلاكم الشهري عن ١٥٠ ك. و. س من يحملون مؤهلات فوق المتوسطة والعالية.

- الارتباط الطردی أيضاً بين زيادة استهلاك الكهرباء من جهة، وزيادة عدد أفراد الأسرة من جهة أخرى، حيث بلغ معامل الارتباط ٠,٨٨، الأمر الذي يبدو للوهلة الأولى عكسياً، فقد كان من المعتقد أن تزايد عدد أفراد الأسرة يعني زيادة الأيدي العاملة (خاصة الإناث) التي تستطيع أن تستخدم مصادر الطاقة التقليدية، إلا أن عينة الدراسة أظهرت أن تزايد نسبة تعليم الإناث والذكور جعل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية أمراً صعباً، وحتم استخدام الكهرباء وزيادة استهلاكها.

- الارتباط الطردی القوى بين نسبة تعليم الابناء من جهة واستهلاك الكهرباء من جهة أخرى، فقد بلغ معامل الارتباط نحو ٠,٩١؛ الأمر الذي يظهر أن التعليم يؤدى إلى وضع اقتصادي واجتماعي أفضل، ويؤدى إلى تغيير المفاهيم والعادات، مما يعكس في النهاية على كمية الكهرباء المستهلكة والأغراض المستخدمة فيها.

- تعد حرفة صاحب الدار أيضاً من أهم العوامل التي تؤثر في استهلاك الكهرباء، وقد وجد من عينة الدراسة إرتباط عكسي بين عمل صاحب الدار في الزراعة، وبين زيادة استهلاك الكهرباء، إلا أن هذا الارتباط العكسي يتحول إلى ارتباط طردی ضعيف عندما يكون صاحب الدار يمتلك حيارة زراعية (ملك)، الأمر الذي يزيد من فقرته الاقتصادية، وينعكس ذلك على زيادة استهلاك الكهرباء، إلا أن أغراض الاستهلاك لدى حائز الأرض تختلف عن غيره من أصحاب الأعمال الأخرى، فالحائز معظم استهلاكه للكهرباء في الترفيه مثل: التلفاز والفيديو والمكواه، والسخان.

- الارتباط العكسي بين حيارة الحيوانات (الماشية) وبين استهلاك الكهرباء، حيث أن امتلاك الماشية وحيارة الأرض الزراعية يتبع لرب الأسرة مصادر طاقة تقليدية يمكن استخدامها في التسخين وظهور الطعام (الأفران البلدية، والكانون ...)، الأمر الذي لا يتوفر لدى الأفراد الذين يعملون بحرف مكتبة أو في مجال الخدمات.

- الارتباط الطردی بين حيارة المسكن الملك من جهة، وبين تزايد استهلاك الكهرباء من جهة أخرى، حيث بلغ معامل الارتباط نحو ٠,٧٦، كذلك فإن هناك ارتباط بين

مادة البناء وتزايد استهلاك الكهرباء، فقد وجد ارتباط طردى أيضاً بين البناء بالطوب الأحمر وبين تزايد استهلاك الكهرباء، حيث بلغ معامل الارتباط نحو ٠٠٨١، كذلك ارتباط طردى قوى بين الأسفف الخرسانية وزيادة استهلاك الكهرباء، حيث يتيح الطوب الأحمر والأسفف الخرسانية الفرصة لعمل التوصيلات الكهربائية بكفاءة أفضل من مواد البناء الأخرى، الأمر الذى يشجع على اقتناء الأجهزة الكهربائية وزيادة استهلاك الكهرباء.

- وأكدت نتائج عينة الدراسة وجود ارتباط طردى بين عدد الغرف بالمنزل من جهة وبين زيادة استهلاك الكهرباء من جهة أخرى، خاصة وأن زيادة عدد الغرف بالمنزل يرتبط بصورة واضحة بزيادة عدد أفراد الأسرة، وزيادة نسبة التعليم للذكور والإناث على السواء؛ الأمر الذى ينعكس فى النهاية على معدل استهلاك الكهرباء.
- الارتباط الطردى الضعيف بين مصدر المياه (موتورات الرفع) من جهة وبين زيادة استهلاك الكهرباء من جهة أخرى، فقد بلغ معامل الارتباط ٠٠٥٦، وبصفة عامة يتزايـد مـعدل استهلاـك الكـهربـاء باـسـتـخدـام موـتوـرات رـفـع المـيـاه، فـى حين يـقل استهلاـك الكـهربـاء نـسبـياً فـى حـالـة الحصول عـلـى المـيـاه من الطـلـمـبات الـيدـوـية، أو الحصول عـلـى مـياه الشرـب مـن مـصـدر حـكـومـي (شبـكة المـيـاه العـامـة).

أما عن استخدام الأجهزة الكهربائية المنزلية ، فقد اتضح من الدراسة الميدانية للباحث أن دخول الكهرباء لقرية الأربعين البحرية(شأنها في ذلك شأن باقي الريف المصرى) قد صحبه إتجاه أهل الريف نحو استخدام الأجهزة الكهربائية المنزلية بدرجات تختلف حسب نوع هذه الأجهزة. ويمكن التعرف على ترتيب الأجهزة الكهربائية في منطقة الدراسة من حيث نسب استخدام من أرقام الجدول (١٤) ومنه يتضح:

- بلغت جملة الأجهزة الكهربائية التي تم حصرها في عينة الدراسة نحو ٨٤١ جهازاً من مختلف الأنواع، في حين بلغ عدد أفراد عينة الدراسة نحو ٦١٠ فرداً (تم توزيع ١٢٥ استبيان على أسر متوسط عدد الأفراد بها نحو ٥ أفراد)، ولذلك بلغ متوسط ملكية الأجهزة الكهربائية نحو ١,٤ جهازاً للفرد، وهي نسبة تزداد بمضى الوقت، وزيادة نسبة التعليم، والهجرة الخارجية المؤقتة وغيرها^(١).

(١) عبيد محمد عثمان، أثر الكهرباء في الاستهلاك والتسيير بالريف المصرى، المجلة العلمية لللاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٩٣.

التوزيع النسبي للأجهزة الكهربائية المنزلية^(١) بقرية الأبعاد البحرية ٢٠٠٢

% من عينة الدراسة	عدد مالكي الأجهزة في عينة الدراسة	الأجهزة الكهربائية	% من عينة الدراسة	عدد مالكي الأجهزة بعينة الدراسة	الأجهزة الكهربائية
٢٢,٤	٢٨	غسالة	٩٢,٨	١١٦	منباع
١٩,٢	٢٤	موتور المياه	٨٤,٨	١٠٦	تلفاز
١٧,٦	٢٢	فيديو	٨٠,٠٠	١٠٠	مسجل
٦,٤	٨	خلاط	٦٨,٠٠	٨٥	ثلاجة
٣,٢٠	٤	مكنسة	٥٨,٤	٧٣	مروحة
٢,٤٠	٣	كمبيوتر	٣٩,٢	٤٩	مكواه

- تختلف نسبة إمتلاك الأجهزة الكهربائية من جهاز لآخر، ويمكن ترتيبها كالتالي: المنياب، التلفاز، أجهزة التسجيل، الثلاجة، المراوح الكهربائية، المكاوى الكهربائية، الغسالات، موتورات رفع المياه (نظراً لكثرة انقطاع المياه الحكومية).
- مازالت الأجهزة الكهربائية المنزلية الترفيهية والثقافية هي الغالبة في الاستخدام في الريف المصري، حيث تحلل المراكز الأولى بين نسب الأجهزة المنزلية بالريف المصري، فيأتى المنياب والتلفاز والمسجل في المراتب الثلاثة الأولى بين الأجهزة الكهربائية المستخدمة في معظم المنازل الريفية.
- تبين أيضاً من الاستبيان الخاص بالمنازل غير المكهربة (عدد ٦ منازل) أن السبب الأساسي في عدم دخول الكهرباء إلى هذه المنازل أنها مبنية بالطوب اللبن والأسقف تتتألف من بعض العروق الخشبية وحطب الفرة، وقش الأرز، وهي جميعاً مواد لا تسمح بعمل التوصيلات الخاصة بالكهرباء، إلى جانب أن رب الأسرة ليست لديه قدرة مالية على تعديل مواد البناء، وتحمل تكاليف التوصيلات والعداد وأجور العمال.. وغيرها، وانعكس كل ذلك وأدى إلى حرمان هذه المنازل من استخدام الكهرباء، وأعتمدت هذه الأسر على استخدام مصادر الطاقة التقليدية، وإستخدام الكيروسين في الاضاءة.

(١) من نتائج الدراسة الميدانية والاستبيان.

رابعاً: الآثار الناتجة عن كهربة الريف:

ترتب على كهربة الريف العديد من الآثار والتغيرات التي يمكن رصد أهمها من مقارنة الأحوال المعيشية للأسر التي تعيش في منازل بها كهرباء، بنظيرتها التي تعيش في منازل ليس بها كهرباء. وقد اتضح من الدراسة الميدانية المكثفة للباحث والاستبيان بعض هذه الآثار، ومنها:

- جميع المنازل غير المكهربة مادة بناءها هي الطوب اللبن، في حين لا تتعدي نسبة المنازل المكهربة المبنية بالطوب اللبن نحو ٢٧,٢ % من جملة عينة الدراسة، كذلك الحال بالنسبة للأسقف، فجميع المنازل غير المكهربة تتالف أسقفها من ألواح خشبية وحطب الذرة وقش الأرز، في حين أن نسبة المنازل ذات الأسقف غير الخرسانية في المنازل المكهربة بعينة الدراسة لا تتجاوز ٢٠,٨ % من جملة عينة الدراسة، الأمر الذي يظهر أثر كهربة الريف في تغيير مادة البناء المستخدمة في الريف المصري.
- تختلف درجة الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية (الفرن البلدي و الكانون ... وغيرها) بين الأسر التي تعيش في منازل مكهربة عن نظيرتها التي تعيش في منازل غير مكهربة، فتعتمد ١٠٠ % من أسر المنازل غير المكهربة على مصادر الطاقة التقليدية، في مقابل ٦٧% من أسر المنازل المكهربة، وقد يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى بعض العادات الغذائية، وإعتقاد البعض أن مصادر الطاقة التقليدية تعطي للطعام مذاقاً خاصاً، يختلف عن مصادر الطاقة الأخرى.
- على الرغم من توافر حال معظم الأسر التي تعيش في المنازل غير المكهربة إلا أن هذه المنازل دون إثناء بها حظائر للمواشي، ونحو ٦٦ % منها لا يمتلك رب الأسرة مواشى، ويعمل رب الأسرة في الزراعة، وعلى العكس من ذلك فإن الأسر التي تعيش في منازل مكهربة يوجد في نحو ٤٨,٨ % منها فقط حظائر للمواشي والباقي لا يوجد به.
- اختلف متوسط عدد أفراد الأسرة في منازل المكهربة عن نظيره في المنازل غير المكهربة، فقد بلغ في الأولى نحو ٤,٨ فرداً، في حين بلغ في المنازل غير المكهربة ٤,٥ فرد، الأمر الذي يظهر أثر كهربة الريف في إرتفاع مستوى الوعي الإيجابي لدى رب الأسرة.

- اختلفت نسبة تعليم الأبناء في الأسر التي تعيش في منازل مكهربة عن نظرتها التي تعيش في منازل غير مكهربة، فقد بلغت نسبة تعليم الأبناء في الأسر التي تعيش في منازل مكهربة نحو ٩١,٢ %، في حين بلغت نفس النسبة في نظرتها التي تعيش في منازل غير مكهربة نحو ٥٣ %. وقد اختلفت هذه النسبة بين الذكور والإناث فقد بلغت في الذكور من أبناء الأسر التي تعيش في منازل مكهربة نحو ٩٨ % في حين بلغت نفس النسبة للإناث نحو ٨٤,٤ %، وهذه النسب تختلف عن نظرتها في الأسر التي تعيش في منازل غير مكهربة، حيث بلغت نسبة تعليم الذكور بها نحو ٧١ %، وللإناث نحو ٣٥ %، الأمر الذي يظهر أثر الكهرباء في زيادة الوعي بأهمية التعليم عن طريق وسائل الاعلام المختلفة.
- اختلف متوسط عدد الغرف للأسرة في المنازل المكهربة، عن نظرته في المنازل غير المكهربة لصالح الأول، فقد بلغ في المنازل المكهربة ٣,٣ غرفة للأسرة، بدرجة تراحم بلغت في المتوسط عدد الغرف للأسرة، بدرجة تراحم بلغت في المتوسط نحو ١,٤٧ فرداً/غرفة، في حين بلغ متوسط عدد الغرف للأسرة في المنازل غير المكهربة نحو ٢,٦ غرفة للأسرة، بدرجة تراحم تصل إلى ٢,١ فرد / غرفة؛ الأمر الذي يظهر أثر الكهرباء في رفع الوعي الاجتماعي لدى رب الأسرة وجميع أفراد الأسرة، مما ينعكس على ضرورة فصل الإناث عن الذكور وبالتالي، يحرص رب الأسرة على زيادة عدد الغرف.
- مصدر المياه الوحيد لنحو ٦٦ % من الأسر التي تعيش في منازل غير مكهربة هي الطلبات اليدوية، في حين يعتمد أكثر من ٨٠,٨ % من أسر العينة التي تعيش في منازل مكهربة على مصدر مياه حكومي أو مونتارات كهربائية لرفع المياه.
- اختلفت كل وسائل المعيشة بين الأسر التي تعيش في منازل مكهربة ونظرتها التي تعيش في منازل غير مكهربة، ففي الأولى تتوارد الأجهزة الكهربائية العديدة التي يتوقف عددها ونوعيتها على: دخل رب الأسرة، ووجود حالات هجرة مؤقتة للدول العربية، وغيرها من العوامل، في حين يقتصر تتوارد الأجهزة الكهربائية في المنازل غير المكهربة على المنيايع والمسجلات أى الأجهزة الكهربائية التي تعمل بالبطاريات الجافة.

الخاتمة:

- تواجه كهربة الريف العديد من المشكلات، التي يمكن أن تلخص في ثلاثة مشكلات رئيسية، يندرج تحت كل منها العديد من المشكلات الفرعية، وأهم هذه المشكلات الرئيسية: مشكلة التمديدات (مد الشبكة)، ومشكلة تدني الاستهلاك وتتاثرها، ومشكلة تدني أسعار الكهرباء، ويمكن القاء الضوء على هذه المشكلات وأهم الحلول العملية المقترحة لحلها:

- فيعاني الريف المصري من مشكلة غاية في التعقيد بالنسبة لمد الشبكات، فمن الدراسة التفصيلية السابقة، والدراسة الميدانية لقرية الأبعاد البحرية كنموذج لأحدى قرى شمال الدلتا، يتضح وجود العديد من العقبات التي تعرّض التمديدات الخاصة بشبكات الكهرباء، فمعظم شوارع القرية المصرية ترابية غير مرصوفة، يكثر القاء الماء بها، ويرتفع منسوب الماء الأرضي بها - خاصة في شمال الدلتا - وهي شوارع ضيقة ملتوية، ليس بها صرف صحي، وكل هذه الصفات تعرقل مد الشبكات الأرضية (الكابلات)، ويحتم مد شبكات هوائية، الأمر الذي يؤدي إلى العديد من المشكلات الفرعية الأخرى، من أهمها:

- تأثر الشبكات الهوائية بالظروف المناخية السائدة، الأمر الذي يتيح الفرصة للرياح والرطوبة النسبية والحرارة في أن تلعب دوراً هاماً، وتؤثر في زيادة نسبة الاعلاك في الشبكات. فتجلب معها الرمال والأتربة - خاصة أثناء المنخفضات الخمسينية - وترسبها على الأسلاك، وتكون طبقة عازلة غير موصلة للكهرباء، كذلك يؤدي ارتفاع نسبة الرطوبة إلى زيادة معدل تأكل الخطوط الناقلة للكهرباء، وبالتالي ترتفع تكاليف الصيانة الدورية للحفاظ على موثوقية التيار وتقليل انقطاعه، وهذا لا يحدث بصفة عامة، ويتكرر انقطاع التيار الكهربائي لفترات زمنية طويلة. كذلك تتفاعل الرياح والرطوبة النسبية والحرارة والأملام في التأثير أيضاً على شبكات الكهرباء الهوائية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث ظاهرة الوميض البرقى الكهربى، وتضعف مقاومة العازلات، وتؤدى حدوث هذه الظاهرة إلى تشقق العازلات، وقد يؤدي لانقطاع التيار الكهربى، خاصة وأن شمال الدلتا يقع ضمن النطاق الرابع الذي حدته وزارة الكهرباء، والذي يوصف أنه شديد التلوث بالنسبة للغازات الكهربائية، لذلك فإن العازلات تحتاج إلى صيانة مستمرة.

ويتأثر أيضاً مد شبكات الكهرباء الهوائية بالترابة: من حيث ليونتها وارتفاع نسبة الملوحة بها، الأمر الذي ينعكس على الأعمدة المقاومة لنقل شبكة الكهرباء، وبؤدي إلى ارتفاع تكاليف إقامة هذه الأعمدة، التي يجب أن تتم جلفتها وطلانها بمواد عازلة، وغيرها من الاحتياطات الضرورية الالزمة للمحافظة عليها. كذلك فإن الشبكة الكهربائية الهوائية التي تم بالريف المصري شبكة مكسوفة، ونظراً لأن معظم شوارع القرية ضيقة وملتوية فإن هذه الشبكة تحدث العديد من الحوادث التي تؤدي إلى وفيات خاصة في الأطفال.

- نتج أيضاً عن أن معظم شبكة نقل الكهرباء وتوزيعها هوائية - نتج - كثرة انقطاع التيار الكهربائي، وتغير جهده من وقت لآخر، الأمر الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على الأجهزة الكهربائية في الريف المصري، كذلك يجعل الاعتماد على الشبكة العامة في المشروعات الصناعية - خاصة في الصناعات التي تعتمد على سلع سريعة التلف مثل الألبان - مغامرة غير محسوبة. وعلى الرغم من وجود مصدرين للتغذية فريدة الأبعادية البحرية بالكهرباء - سبق ابصراح ذلك - إلا أن إنقطاع التيار الكهربائي مستمر وأصبح هو الغالب، ويستمر لأكثر من يومين في بعض الأحيان.

وبصفة عامة فإن أفضل حل لهذه المشكلة هو مد كابلات هوائية بدلاً من الأسلاك المكسوفة، وهذااقتراح تم دراسته مراراً من قبل هيئة كهربة الريف، وأوصى به في العديد من اجتماعاتها، ولم يتم تنفيذه نظراً لارتفاع تكلفته إذا ما قورن بالأسلاك المكسوفة، إلا أن مزاياه تجعل زيادة التكلفة أمراً هيناً، فحمالية أرواح الأفراد، وإستمرار التيار الكهربائي، وزيادة موثوقية التيار.. وغيرها كلها أمور تجعل الارتفاع النسبي في التكلفة أمراً يسيطاً، ويمكن تغطيته بهذه الزيادة من مشروع شروق الذي يتم تنفيذه حالياً في الريف المصري.

- كذلك تواجه التمديدات الخاصة بخطوط الجهد العالي بعض المشكلات؛ ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التي تؤدي إلى اعتراض الأفراد على مد الشبكات في أراضيهم منها: أن الأبراج تشغل مساحات من الأرض الزراعية إلى جانب أنها تعرقل القيام ببعض العمليات الزراعية، إلى جانب أن التعويضات التي تصرف أقل بكثير من الأضرار التي تلحق بالأرض. وقد تم تقدير أن كل ١٦ كم طولى من خطوط شبكة الكهرباء يقابلها مساحة فدان من الأرض الزراعية للأبراج الحاملة،

وحرم الخطوط، وهذا لا يعني أن الفقد في الأرض الزراعية يكون كاملاً، لأنه يمكن الزراعة تحت الأبراج. لذلك يجب تقدير قيمة الأضرار الفعلية وتعويض الأهالي في أسرع وقت ممكن بقيمة الأضرار، كذلك يجب الابتعاد عن الحيازات القرمزية قدر المستطاع حتى لا تتضيّع في هذه الانشاءات.

أما المشكلة الرئيسية الثانية التي تواجه كهربة الريف فهي مشكلة أسعار الكهرباء، فقد وصل متوسط تكلفة إنتاج ك. و. س من الكهرباء عام ١٩٩٠-٢٠٠٠ نحو ٧,٤ فرشاً، ومتوسط سعر الشراء لشركات توزيع الكهرباء ٤,٤ فرشاً، في حين يتراوح سعر بيع ك. و. س من الكهرباء بين ٥ - ٢٩ فرشاً حسب طبيعة الاستخدام وتتابع الكهرباء للمنازل في صورة شرائح، حيث يبلغ السعر ٥ فروش حتى استهلاك ٥٠ ك. و. س، ثم ٣,٨ فروش لاستهلاك حتى ٢٠٠ ك. و. س، ثم ١١ فرشاً حتى ٣٥٠ ك. و. س، وبعد ذلك ١٥ فرشاً حتى استهلاك ٦٥٠ ك. و. س ... وهكذا. ومن مقارنة أسعار الشرائح السابقة من جهة ومتوسط استهلاك الكهرباء في الريف من جهة أخرى، يتضح أن شركات توزيع الكهرباء تعاني من نقص شديد في مواردها الحالية، فهي تشتري الكهرباء بسعر ٨,٤ فروش، وتبيع الكهرباء في الريف بمتوسط سعر يقل عن ذلك كثيراً، فقد يتضح من الدراسة السابقة أن أكثر من ٨١,٦٪ من جملة المشتركين بالريف يقل متوسط استهلاكهم الشهري عن ١٥٠ ك. و. س؛ الأمر الذي يعني أن سعر بيع الكهرباء أقل من سعر شراءه، الأمر الذي يمثل مشكلة واضحة في الريف المصري، ويحمل شركات التوزيع أعباء كثيرة، مما ينعكس على التمويل الذاتي للشركات، الأمر الذي حتم على الدولة تدعيم أسعار الكهرباء، مما أدى إلى خلل واضح في ميزانية الدولة، لذلك فلا بد من إعادة النظر في إدخال مصادر جديدة للطاقة في الريف من جهة، وضرورة تصنيع الريف المصري من جهة أخرى، حتى يكون لكهرباء الريف عائداً اقتصادياً مشجعاً.

أما المشكلة الثالثة لكهرباء الريف فهي تدني متوسطات الاستهلاك لمعظم المشتركين، وتبعثر الاستهلاك؛ الأمر الذي يجعل كهربة الريف بمثابة مشروع ترفيهي لا يتناسب مع الامكانيات المتواضعة للدولة ككل، فقد سبق ابصراح أن الهدف الرئيسي من كهربة الريف هو تحويل الريف المصري إلى ريف منتج مصنوع، أي كهربة القوى المحركة بالريف، وقد اتضح من الدراسة السابقة أن هذا الهدف الأساسي لم يتحقق،

ونظراً لرقة حال معظم سكان الريف، وعدم امتلاك معظمهم أجهزة كهربائية متعددة أدى ذلك إلى تدني متوسطات الاستهلاك، الأمر الذي يجعل الجدوى الاقتصادية من كهربة الريف متمنية أيضاً. ويثير العديد من التساؤلات في اتجاهات متعددة، فهل يجب أن تكون تعريفة الكهرباء متعددة ومختلفة في الريف عن نظيرتها في المدن؟ أم يجب أن تكون التعريفة واحدة؟ كذلك هل هناك داعي لكهربة الريف في ظل عدم تحقيق أهداف المشروع الرئيسية؟ ويجب أن نوضح هنا أن المشكلة لا تكمن في كهربة الريف كمشروع، ولكن المشكلة تكمن في كيفية تنفيذ هذا المشروع حتى يمكن أن يكون ريف منتج صناعي، ومن حق المواطن الذي يسكن الريف أن تصله الطاقة الكهربية بنفس أسعار المدن لتحقيق العديد من الأهداف منها:

- ١- المساعدة في حدوث تأثيراً إيجابياً لمشروع تنظيم الأسرة من خلال وسائل الإعلام.
- ٢- استباب الأمن والأمان في الريف.
- ٣- ارتفاع المستوى الثقافي لدى العامة، ومحاولة تغيير العديد من العادات الاجتماعية الخاطئة.
- ٤- إقامة صناعات جديدة بالقرى بعرض تغيير نمط التسويق، مثل تصنيع الطماطم والموالح... وغيرها، وذلك لتفادي تقلب الأسعار نتيجة للعرض والطلب.
- ٥- سرعة وحسن أداء العمليات الانتاجية الزراعية، وخفض تكاليف الانتاج.
- ٦- إحلال الآلة محل الحيوان، وبالتالي تخصيص الحيوان أما لانتاج اللبن أو اللحم.
- ٧- تقليل الفاقد من المحاصيل وزيادة دخل المزارع.
- ٨- خفض وتقليل خسائر الحرائق الناتجة عن استخدام مصادر الطاقة التقليدية.
- ٩- التوسيع في إنشاء مراكز ونقط تجميع الألبان، وإعادة إحياء صناعة الألبان.
- ١٠- إدارة طلبات الري والصرف.

ولتحقيق ذلك لا بد من توفير قروض تستخدم في الصناعات الصغيرة في الريف، واعطانها أولوية في التنفيذ، واعطاء أصحاب المشروعات تيسيرات في السداد، تتبع لهم النجاح في كهربة القوى المحركة في الريف المصري، واستغلال مشروع شروق الجارى تنفيذه الآن في الريف المصرى في تحقيق بعض هذه الأهداف.

كذلك يجب ادخال مصادر جديدة للطاقة في الريف المصري، وأهم هذه المصادر هو البيوجاز، والذي يعني إعادة استخدام المخلفات العضوية كمخلفات المحاصيل،

وروث الماشية، وحماء المغارى بطريقة اقتصادية وأمنه صحيًا لانتاج طاقة جديدة متعددة، كبديل للطاقة التقليدية، مع انتاج سعاد عضوى جيد، وحماية البيئة من التلوث ويحقق انتاج الطاقة من البيوجاز العديد من الآثار الإيجابية بالريف المصرى منها: فهو وسيلة متطورة لتوليد الطاقة الحرارية فى الريف بدلاً من حرق الاحطاب والروث الجاف فى أفران ذات كفاءة لا تتجاوز ١٠ % من الطاقة الكامنة فى هذه المخلفات، وباستخدام البيوجاز يمكن رفع الكفاءة الحرارية للمخلفات الحيوانية والزراعية والقمامة إلى أربعة أضعاف الطاقة المستفادة بالطريقة التقليدية، كذلك يساهم البيوجاز فى حماية البيئة من التلوث، والمحافظة على صحة الإنسان مما يساعد على تطوير نمط الحياة. ومن ناحية أخرى فإن دورة الغاز الحيوى تؤدى إلى توفير مصادر جديدة لغذاء الحيوان والسماد العضوى، ويقضى على أكثر من ٩٠ % مما تحوية هذه المخلفات من جراثيم وميكروبات ومسايبات الآفات للمحاصيل، مما يجعل من هذه المخلفات ساماً على الجودة. وعلى ذلك فأنظمة البيوجاز تعيد التوازن البيئي في الأراضي الزراعية.

ويستخدم البيوجاز كمصدر للطاقة مباشرة في التدفئة والطهي وتشغيل الغلايات، ويحرق مكوناً شعلة نظيفة زرقاء بكفاءة احتراق تتراوح بين ٦٠ - ٧٠ %، كما يستخدم مباشرةً أيضاً في الانارة من خلال كلوبات ذات رتينة، كما يستخدم الغاز بطريقة غير مباشرة في توليد الطاقة الكهربائية عن طريق تشغيل آلات الاحتراق الداخلي، ويمكن للغاز إدارة ماكينات الرى والصرف والجرارات الزراعية. ويمكن للmeter المكعب من البيوجاز أن يغطي أحدي الاحتياجات الآتية:

- ١- تشغيل موقد للطهى أو التدفئة أو الغليان لفترة تتراوح بين ١,٦ - ٣ ساعات.
- ٢- تشغيل كلوب ذى رتينة يستخدم للإضاءة المباشرة لفترة تتراوح بين ٧ - ٤ ساعات حسب حجم الرتينة.
- ٣- تشغيل آلة الاحتراق داخلى ذات قدره واحد حصان لمدة ساعتين.
- ٤- تشغيل ثلاثة ثلاجة تبريد بنظام احتراق الغاز بمعدل ١١ - ١٢ ساعة / قدم.
- ٥- توليد طاقة كهربائية تتراوح بين ١,٥ - ٢ كيلووات ساعة.

إلى جانب ذلك فإن تكنولوجيا البيوجاز تنتج سعاد يؤدى إلى زيادة انتاجية^(١) المحاصيل

(١) لمزيد من الاستزادة راجع: سمير أحمد الشيمي، البيوجاز وحماية البيئة من التلوث، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد الثامن، جامعة أسيوط، ١٩٩٥.

بمعدل %٣٥,٧ للذرة الشامية، ١٢,٥ % للقمح، ٥,٩ % للأرز، ٥٦,٦ % للفول البلدي، ٢٧,٥ % للقطن.

وتبلغ جملة التكاليف لانشاء وحدة بيوجاز منزليه سعة ١٠ م^٢ نحو ٢٥٠٠ جنيهاً مصررياً (حسب أسعار ١٩٩٤) تنتج هذه الوحدة نحو ١,٠٠ م^٢ بيوجاز لكل ٣١ كجم روث رطب، وتنتج وحدة البيوجاز بهذه السعة نحو ٢,٥٨ م^٣ / يوم، والقيمة النقدية للطاقة الناتجة ٦٢ قرشاً / يوم، ويبلغ متوسط سعر م^٢ من سعاد البيوجاز الجاف نحو ٣٣,٧٨ جنيهاً / م^٢، ويبلغ صافي العائد السنوي لوحدة البيوجاز (سعة ١٠ م^٢) نحو ٤٤٨ جنيهاً / عام، وتغطى الطاقة الناتجة عن هذه الوحدة المنزليه استهلاك أسرة ريفية تتالف من ٥ - ٨ أفراد، وبكفى السماد الناتج لتسميد فدانين خلال دورة زراعية منكاملة، وتغطى وحدة الغاز تكلفتها خلال فترة تتراوح بين ٥ - ٦ سنوات.

ملحق (١)

استبيان خاص بالعوامل المؤثرة في استهلاك الكهرباء

بيانات هذه الاستماراة سرية، لا تستخدم إلا بغرض البحث العلمي فقط.

الاسم: (يذكر أن أراد ذكره)

السن: عاما محل الإقامة قريه:

الحالة الاجتماعية: متزوج () ، مطلق () ، أعزب () ، أرمل ()

عدد أفراد الأسرة: ثلاثة () ، أربعة () ، خمسة () ، أكثر ()

عدد الذكور () ، عدد الإناث ()

الحالة التعليمية لرب الأسرة: أمي () ، يقرأ ويكتب () ، مؤهل متوسط ()

مؤهل فوق متوسط () ، مؤهل عالي () ، مؤهلات أخرى ()

الحالة التعليمية للأبناء: في مراحل التعليم () ، خارج التعليم ()

ما هي مراحل تعليم الأبناء:

مهنة رب الأسرة :

هل عندك حيازة: نعم () ، لا ()

نوعها إن وجدت: ملك () ، إيجار () ، مشاركة ()

ما هي مساحة الحيازة: () فدان

هل تمتلك مواشى: نعم () ، لا ()

كم عددها إن وجدت : () رأس

السكن الريفي:

هل تعيش في منزل: إيجار () ، ملك ()

عدد الطوابق : طابق () ، أتنين () ، ثلاثة () ، أكثر ()

مادة البناء: طوب لين () ، طوب أحمر () ، أخرى ()

سقف المنزل : خرسانى () ، خشب () ، أخرى ()

أرضية المنزل: تراب () ، أسمنت () ، بلاط () ، أخرى ()

عدد الغرف: غرفة () ، غرفتين () ، ثلات غرف () ، أكثر ()

هل يوجد حظيرة بالمنزل: نعم () ، لا ()

مصدر المياه بالمنزل: حكومي () ، طلبة () ، موتور رفع () ، أخرى ()

متوسط استهلاك الكهرباء: () ك. و. س / شهريا (من واقع الاتصالات)

قيمة استهلاك الكهرباء: () جنيه / شهر (من واقع سندات الدفع)

هل تمتلك ماكينة كهرباء نقالى: نعم () ، لا ()

ما هو قدرتها إن وجدت:.....

هل يزيد معدل استهلاك الكهرباء خلال: الصيف () ، الشتاء () الأعياد ()

العطلات () ، ولماذا؟

هل يوجد بالمنزل فرن بلدى: نعم () ، لا ()

الأجهزة الكهربائية بالمنزل:

تلقاز () ، فيديو () ، غسالة () ، ثلاجة ()

مرروحة () ، ش () ، مكواه () ، خلاط ()

مكنسه كهربائية () ، كمبيوتر () ، مفرمة لحمة () ، مذيع ()

مسجل () ، نهاية () ، سخان كهربائي ()

طلبات رفع المياه () ، ماكينة خياطة كهربية () ، أخرى توضح ()

٣٥٠٢ - العدالة المعنوية في استغلال الحكومات بغية الميادين

المصادر والمراجع

أولاً: العربية

- ١- أسماء ابراهيم الدسوقي، هانى محمد عسل (مترجم)، نظرية أنظمة الطاقة الكهربائية، ماكجروهل للنشر.
- ٢- الإداره الزراعية بالحامول، قسم الاحصاء، حصر الأراضي حسب قدرتها الانشائية، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٢.
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التعداد العام للسكان والإسكان ، سنوات مختلفة.
- ٤- الهيئة العامة لمساحة، حصر وتصنيف الأراضي في المحافظات والمناطق والقرى، القاهرة، سنوات مختلفة.
- ٥- الواقع المصري، العدد ٣٥، ١٩٧٨.
- ٦- الواقع المصري، العدد ١٣٢، ١٩٧٩.
- ٧- راجية عابدين خير الله، سياسات الاستخدام الأمثل لبدائل الطاقة في مصر، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم ١٥٠٨، القاهرة، ١٩٨٩.
- ٨- سعيد أحمد عبده، جغرافية نقل الطاقة في مصر، الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦
- ٩- _____، جغرافية الطاقة، مفهومها، و مجالها، ومناهجها، المجلة الجغرافية العربية، العدد الرابع والثلاثون، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٩٩.
- ١٠- _____، تطور خريطة الطاقة الكهربائية في مصر (١٨٩٢ - ١٩٩٢)، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد التاسع والثلاثون، الجزء الأول، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ١١- _____، مشروع توليد الكهرباء من منخفض القطارة وأثاره البيئية المحتملة- دراسة في جغرافية الطاقة، نشرة بحوث الجغرافيا، كلية البناء، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.
- ١٢- سمير أحمد الشيمي، البيوجاز وحماية البيئة من التلوث، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد الثامن، جامعة أسيوط، ١٩٩٥.

- ١٣ - سمير السيد أحمد الشاذلي، دراسة لبعض الأبعاد الاجتماعية لدخول الكهرباء
لقرية مصرية، ماجستير، غير منشورة، كلية الزراعة،
جامعة عين شمس، ١٩٨٧.
- ١٤ - شرطة الكهرباء بكرف الشيخ، محاضر مخالفات وسرقات التيار الكهربائي،
بيانات غير منشورة، ٢٠٠٢.
- ١٥ - شركة توزيع كهرباء شمال الدلتا، التقرير الاحصائى السنوى، بيانات منشورة،
سنوات مختلفة.
- ١٦ - عبد العزيز أحمد، الخطوط العريضة فى كهربة مصر، المطبعة الأميرية،
القاهرة، ١٩٥٥.
- ١٧ - عبد محمد عثمان، أثر الكهرباء فى الاستهلاك والتسويق بالريف المصرى،
المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة،
جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢.
- ١٨ - عمر الفاروق السيد رجب، البرارى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،
١٩٨٦.
- ١٩ - علاء عواد، السياسة الاقتصادية لترشيد استخدام الكهرباء في مصر في
الستينيات، المؤتمر الخامس عشر للاقتصاديين
المصريين، القاهرة، ١٩٩٠.
- ٢٠ - فتحى محمد أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الاحصائى فى الجغرافيا البشرية، دار
النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
- ٢١ - محمد إبراهيم أبو العيون، تسعير الكهرباء وترشيد الطلب على الطاقة الكهربائية
- دراسة لقطاع الكهرباء في جمهورية مصر العربية،
دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق،
١٩٨٦.
- ٢٢ - محمد أحمد مرعى، اقليم بنجر السكر في شمال الدلتا - دراسة في الجغرافيا
الاقتصادية، المجلة الجغرافية العربية، العدد الثامن
والعشرون، القاهرة، ١٩٩٦.

- ٢٣ - محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، القسم الثانى، البلاد الحالية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٨.
- ٢٤ - محمد صفى الدين أبو العز، مورفولوجية الأراضى المصرية، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٦٦
- ٢٥ - محمد محمود الديب، انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر، الجزء الأول، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٦٦، القاهرة، ١٩٧٦
- ٢٦ - _____، انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر، الجزء الثانى، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٦٧ ، القاهرة، ١٩٩٧ .
- ٢٧ - _____، الطاقة فى مصر، الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣ .
- ٢٨ - _____، توطين محطة الكهرباء النووية حالة مشروع الضبعة - مصر - دراسة تطبيقية، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد ٢٥، ١٩٩٣.
- ٢٩ - مديرية الكهرباء بكفر الشيخ، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٢
- ٣٠ - مصلحة المساحة، الدليل الجغرافى لاسماء المدن والتواحي المصرية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤١.
- ٣١ - محمود سرى طه، الطاقة الجديدة والمتتجدة حاضرها ومستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠.
- ٣٢ - ناصر عبد الله صالح، محمد محمود السريانى، الجغرافيا الكمية والاحصائية - أسس وتطبيقات ، دار الفنون للطباعة والنشر، مكة المكرمة، ١٩٨٥.
- ٣٣ - هندسة كهرباء الحامول، قسم الاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٢
- ٣٤ - هيلين آن زيفيلين، ترجمة أحمد عبد العزيز مصطفى، مصطفى الحسيني، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.
- ٣٥ - وزارة الكهرباء، الهيئة العامة لكهرباء الريف، موسوعة كهرباء الريف، القاهرة، ١٩٧٣.

ثانياً : الأجنبيّة:

- 36- Charles B. Monroe, An introduction to Statistical Problem Solving in geography, Second Edition, Mc Graw Hill, New York, 2000.
- 37- Hammond R & Mc Cullagh, P.S. quantitative techniques in geography, An introduction, Oxford University Press, London, 1974.
- ٣٨- Morgan, Sant, Applied geography, Practice, Problems and prospects, London, 1982.
- ٣٩- Organization for Energy conservation and planning (O.E.C.P) energy of Egypt, Cairo, 2000.
- ٤٠- Pounds, N. J. G., Political geography, New York , 1972.
- ٤١- Rachel Pain, Michael Barke, Introducing Social geographies, Oxford University, Press, London, 2001.
- ٤٢- Sagers, M. J and M.G. green Spatial efficiency in soviet electrical transmission, geog. Review.